

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٣

الثلاثاء، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بادجي ..... (السنغال)

أن ألتمس من الوفود أن تقرأ نصنا الكامل الذي يجري تعميمه الآن، وسأستخلص منه النقاط البارزة.

لقد أقر رئيس وزراء كندا، ستيفن هاربر، الذي تكلم هنا في نيويورك في الشهر الماضي، بأن مهمة وقف انتشار الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيميائية مهمة صعبة وأحيانا مضيئة، ولا يمكن أن ينهض بها بنجاح أي بلد بمفرده - فالنجاح في البيئة العالمية السائدة اليوم على حد قول رئيس الوزراء يتطلب بذل جهود متضافرة.

وتكتسي أعمال هذه اللجنة أهمية خاصة في هذه المرحلة. وكندا تؤمن كمسألة مبدأ وسياسة، بإقامة عالم ينعم بالسلام ويخلو في نهاية المطاف من جميع أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية، وهي تعمل من أجل ذلك. وينبغي أن تظل أعمال اللجنة تسترشد بهذا المبدأ الثابت.

ولمسنا، في هذا الصدد، تحركا بناء على عدد من المسارات الهامة. وفي حزيران/يونيه، على سبيل المثال، توصل فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة والمعني بالتحقق من جميع جوانبه، والذي يترأسه كندي، إلى اتفاق معين.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٨٨ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود، قبل أن نمضي في أعمالنا، أن أذكر جميع الوفود مرة أخرى بأنه ينبغي أن تقتصر مدة البيانات على ١٠ دقائق، أو أقل إن أمكن، للوفود التي تتكلم باسم بلدها، أو ١٥ دقيقة إذا كان الوفد يتكلم باسم عدة بلدان. ووفقا لعمل اللجنة، قد يطلب إلى وفد أن يتكلم قبل أن يحل دوره، ولهذا أطلب إلى الجميع أن يكونوا حاضرين هنا للتكلم إذا ما طلب إلى وفد أن يتكلم قبل الموعد المحدد له.

السيد غرينيوس (كندا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أهنيكم سيدي وسائر أعضاء المكتب على انتخابكم، وأن أعرب عن ثقتنا في أن اللجنة تحت قيادتكم ستكون دورتها مثمرة. وأود، وفقا للحدود الزمنية التي فرضتموها،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



ويجب أن نخرج من حقبة يسودها الركود النسبي بشأن مسائل نزع السلاح إلى حقبة يعزز فيها المجتمع الدولي بطريقة جماعية أمن الجميع. ونطالب بتحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية المتعلقة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد. ومن الأهمية الحاسمة أن تبقى أسلحة الدمار الشامل إلى الأبد بعيدة عن أيدي الجهات من غير الدول. وعلى هذا الأساس كان اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بالإجماع دليلا على عزم المجتمع الدولي على التصدي للتحدي الذي تشكله الجهات من غير الدول التي تسعى إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل. ويجب علينا أيضا أن نوقف، مجتمعين، تدفق الأسلحة التقليدية إلى تلك المجموعات.

(تكلم بالفرنسية)

ونثني على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لزيادة إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ولقد أصبحت كل البلدان تقريبا الآن دولا أطرافا، وإن هدفنا الرئيسي المتمثل في تدمير المخزونات أصبح الآن في متناولنا. وفي حين أن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية تطغي عليها أحيانا مسائل أكثر بروزا، فإنها بلا شك أنجح معاهدة تؤدي إلى القضاء على فئة كاملة من الأسلحة، في إطار صك عالمي ملزم قانونا لنزع السلاح.

وكان نجاح المؤتمر الاستعراضي السادس لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية، المعقود في عام ٢٠٠٦، تأكيدا مجددا بأن حظر المعاهدة الأساسي للأسلحة البيولوجية له أهمية فائقة في عالم يشهد تطورا تكنولوجيا سريعا. ووضعت كندا مجموعة من المقترحات العملية لتعزيز فعالية الاتفاقية وسلطتها، على سبيل التحضير للمؤتمر الاستعراضي

وهذا واحد من أول التقارير التي يتوصل إليها بتوافق الآراء من فريق خبراء حكوميين تابع للأمم المتحدة بشأن المسألة المتصلة بالأمن منذ عدد من السنوات. ونشيد كذلك بالتقدم الهام على تواجعه المحرز في المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة، وفي أول اجتماع للدورة الجديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفي المؤتمر الاستعراضي السادس لاتفاقية حظر استحداث، وإنتاج، وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

وحدث أيضا تقدم في ميدان الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ففي الأسبوع الأخير من آب/أغسطس استضافت كندا اجتماعا واسع النطاق في جنيف للدفع قدما بأعمالنا الجماعية بشأن مبادئ مراقبة عمليات النقل وتطبيقها عمليا. وأثبت هذا الاجتماع أن الأعمال غير الرسمية المركزة يمكن أن تكمل العملية الرسمية، وتتوفر لها إمكانية الإسهام بقدر كبير في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وحدث تحرك هام أيضا أثناء السنة الماضية نحو التفاوض في نهاية المطاف على معاهدة للاتجار بالأسلحة. وثمة صراعات لا حصر لها في أماكن متفرقة من العالم تزداد كثافتها نتيجة للاتجار غير المسؤول وغير المنظم بالأسلحة. وكندا مقتنعة بأن إبرام معاهدة للاتجار بالأسلحة يمكن أن يوفر إطارا مفيدا لدعم الآليات القائمة حاليا، وسيؤدي إلى الحد من الصراعات في العالم. وقد شعرت كندا بالارتياح لعمق التقارير الوطنية ونطاقها، وستعمل عن كثب مع فريق الخبراء الحكوميين لدراسة إمكانية إبرام هذه المعاهدة ونطاقها وبارامتراتها.

ويتضمن تقرير هذا العام لمؤتمر السلاح المقدم إلى الجمعية العامة (A/62/27) أعمالاً موضوعية أكبر من تلك الواردة في تقارير السنوات السابقة، ويسر كندا أن ممارسة العام الماضي المبتكرة "مبادرة الرؤساء الستة" قد استمر العمل بها في عام ٢٠٠٧ وأنها تركت أثراً جيداً.

لقد أسفر نهج العمل بروح الفريق من جانب رؤساء مؤتمر نزع السلاح عن نتيجة طيبة في العام المنصرم، في شكل تعيين منسق لكل بند من البنود الموضوعية السبعة في جدول أعمال المؤتمر. وتقرير مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٧ (A/62/27) يحيل إلى الوثائق الختامية لمشاورات أولئك المنسقين، بما فيها التقرير بشأن مشاورات السفير الكندي السابق حول منع سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وفي مؤتمر القمة لمجموعة الـ ٨ في حزيران/يونيه في هيلينغدام، أعربت كندا وشركاؤها في مجموعة الـ ٨ عن تأييدها القوي للجهود الجارية من أجل إنهاء الركود في مؤتمر نزع السلاح. وإذا نتطلع إلى عام ٢٠٠٨، من الواضح أن الآمال قد انتعشت مرة أخرى في ذلك الحفل. وكندا تؤيد جهود الرئيسين المنتهية ولايته والقادم لمؤتمر نزع السلاح لوضع توصيات تمكن المؤتمر من الاضطلاع بالعمل التفاوضي الذي أنشئ من أجله.

لقد أثبتت اللجنة الأولى أنها قادرة على إجراء إصلاح في السنوات الأخيرة، ونحن نتطلع إلى مواصلة التقدم. وكندا ستسهم بنشاط في المناقشات الهيكلية حول المواضيع الرئيسية، بما في ذلك التحقق والفضاء الخارجي وعدم انتشار الأسلحة النووية وتحديد الأسلحة التقليدية. كما سنعمل بشكل بناء مع شركائنا بشأن مواضيع كثيرة أخرى. وما دامت هذه الهيئة الدولية قادرة على التدليل في مداولاتها على اتباع نهج موضوعي وبناء إزاء التحديات العديدة في

السادس. وسنواصل العمل مع الدول الأطراف الأخرى للتحضير للمؤتمر الاستعراضي السابع لتعزيز مقاصد المعاهدة. (تكلم بالانكليزية)

ويمثل النجاح المتواضع لدورة عام ٢٠٠٧ للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار نأ سارا نأمل أن يؤدي إلى مزيد من المكاسب الملموسة في الاجتماعات اللاحقة. ومع ذلك لا تزال هناك تحديات شديدة الأهمية - وما برحت كندا يساورها عميق القلق إزاء طبيعة ونطاق البرنامج النووي لإيران، وكذلك عدم امتثال إيران لالتزاماتها الدولية على النحو الذي تطالب به قرارات مجلس الأمن ١٦٩٦ (٢٠٠٦)، و ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، و ١٧٤٧ (٢٠٠٧). وفيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ما فتئت كندا تؤيد المحادثات السداسية، وترحب باتفاق ١٣ شباط/فبراير. ومثل إغلاق مرفق يونغبيون النووي في تموز/يوليه خطوة هامة نحو تجريد شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية على نحو يمكن التحقق منه. إلا أنه ما زال يتعين التفاوض على الكثير.

ومن بين بنود الأعمال الأساسية التي لم تنته بعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويتعين أن تصدق على المعاهدة عشر دول ترد أسماؤها في المرفق الثاني للمعاهدة كي تدخل حيز النفاذ. وانضمت كندا إلى توافق الآراء بشأن البيان الختامي للمؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المعقود بموجب المادة الرابعة عشرة من المعاهدة في أيلول/سبتمبر. وسنواصل حث جميع الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك، وعلى أن تعمل على إكمال شبكة التحقق الخاصة بالمعاهدة - نظام الرصد الدولي - الذي أثبت مرارا قدرته على الكشف عن تفجيرات التجارب النووية المشتبه فيها في العالم.

الماضي، وكذلك مبادرات الانتشار النووي، كلها تذكرنا مع الأسف بعدم الامتثال للالتزامات الدولية، بما في ذلك اتفاقات الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وعلى الرغم من تلك الحالة، هناك إنجازات إيجابية تحققت في هذا المجال ينبغي ألا تغيب عن بالنا. فالتقدم في محادثات الأطراف الستة بشأن إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية والقرار المتخذ في الأسبوع الماضي بإغلاق المفاعل النووي في يونغبيون قبل نهاية العام هي تطورات مطمئنة. والترتيبات التفاوضية من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بجمهورية إيران الإسلامية تحمل في طياتها أملاً، وبالترادف مع الجهود الدبلوماسية، نأمل أن تؤدي إلى النتائج المنشودة.

إن حالة تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي أصبحت تضم ١٨٢ دولة عضو، ينبغي الترحيب بها. وفي الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر، ذكر أن أكثر من ثلث مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة في العالم قد دمر بالفعل. ويوضح ذلك بصورة أكبر أهمية الجهود الجماعية والمتضافرة من جانب الدول الأعضاء. ونود أن نشكر هولندا وبولندا على استضافة ذلك الحدث.

إننا نرحب بما تم في جنيف مؤخراً من إنشاء وحدة لدعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، وتنطلع إلى مزيد من العمل لتعزيز تلك الاتفاقية الهامة.

وأيسلندا تلتزم بالتنفيذ الفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وفضلاً عن ذلك، فإن العملية الجديدة التي بدأتها الجمعية العامة في العام الماضي من أجل التوصل إلى معاهدة للاتجار بالأسلحة يمكن أن تكون خطوة هامة صوب ضبط استيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية.

مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف، فسوف توفر زحماً مهماً في مضيئنا بعملنا قدماً في المحافل ذات الصلة.

**السيد هانيسون** (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأهنئ أيضاً أعضاء المكتب الآخرين.

إن نزع السلاح وعدم الانتشار من جميع جوانبهما مهمتان أساسيتان للأمم المتحدة. وأسلحة الدمار الشامل، وبالأخص الأسلحة النووية، كانت دائماً أحد الشواغل الرئيسية للدول الأعضاء. والأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية والقنابل العنقودية تشكل تهديدات خطيرة لأمن ورفاه الملايين من البشر، وذلك بسبب توفرها واستعمالها على نطاق واسع. ومع أن التقدم كان بطيئاً في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار في السنوات الأخيرة، فإن هذا لا يعني أننا ينبغي أن نتقاعس عن العمل. بل علينا أن نضاعف جهودنا لتحقيق نتائج أفضل في تنفيذ الاتفاقات القائمة وتعزيزها والتفاوض على اتفاقات جديدة في هذا المجال.

ونفاد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ضروري من أجل وقف الاعتماد على أسلحة الدمار الشامل وعكس مساره. ومع أن تلك المعاهدة وقعتها ١٧٧ دولة وصدقت عليها ١٤٠ دولة، ما زلنا بحاجة إلى ١٠ مصادقات أخرى من بلدان بعينها كيما تدخل المعاهدة حيز النفاذ. ومرة أخرى نشجع الدول التي لم تصدق على المعاهدة بعد أن تفعل ذلك. وقد أدت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دوراً مركزياً في الجهود العالمية لمنع انتشار الأسلحة النووية. ومؤتمر استعراض تلك المعاهدة عام ٢٠٠٥، الذي كان يستهدف زيادة فعاليتها، قد انتهى نهاية محبطة. كما أن التجارب النووية الأخيرة، وآخرها قد أجريت في العام

وبالنسبة لبلدي، كانت الرئاسة السويسرية لمؤتمر نزع السلاح إحدى النقاط البارزة فيما يتعلق بتزع السلاح هذا العام. وبالرغم من أن هذه الرئاسة لم تفض إلى اعتماد برنامج للعمل أو إلى بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فإننا نلاحظ بارتياح أن المناقشة بشأن هذين الموضوعين كانت موضوعية وأن المؤتمر لم يقترب بهذه الدرجة من قبل من إيجاد حل توفيق.

التحدي الذي سيواجهه رؤساء مؤتمر نزع السلاح في دورة عام ٢٠٠٨ سيكمن في اتخاذ الخطوة النهائية ليتسنى للمؤتمر أن يعود إلى طريق التفاوض. لذا تهيب الحكومة السويسرية بالدول التي ما زالت مترددة في الموافقة على برنامج العمل الذي اقترحه الرؤساء الستة لمؤتمر نزع السلاح - انظر الوثيقة CD/2007/L.1، وبيانات الرؤساء التكميلية - أن تفعل ذلك ليتسنى استئناف المفاوضات على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في وقت مبكر من عام ٢٠٠٨. ومن رأينا أن وقف الإنتاج المتحقق منه للمواد الانشطارية الجديدة يمكن التوصل إليه، لا سيما وأن هذا سيخدم مصالح الأمن الوطني لكل الدول، بما فيها الدول النووية. علاوة على ذلك، سييسر اعتماد برنامج عمل الرؤساء الستة البدء بمناقشات مضمونية حول مسائل نزع السلاح المواضيعية الأخرى التي تهم أسرة الدول، مثل نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي و ضمانات الأمن السلبية.

وتأسف سويسرا من أن الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر ٢٠١٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي عقدت في فيينا في أيار/مايو ٢٠٠٧، وصلت إلى نفس الطريق المسدود الذي ووجه في مؤتمر ٢٠٠٥ الاستعراضي. وكشفت المناقشة المضمونية أيضا الهوة الشاسعة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، الساعية إلى التشديد على محاربة الانتشار، والدول غير الحائزة لتلك الأسلحة، الساعية إلى التركيز على نزع السلاح، والدول الأخرى،

والحاجة إلى تنشيط جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار تبدو واضحة تماماً. ولذلك، لا بد من أن تبذل كل الدول الأعضاء جهوداً أقوى وأكثر تركيزاً. وأيسلندا ممتنة للأمين العام، السيد بان كي - مون، على وضع عدم الانتشار والتنشيط في مجال نزع السلاح على رأس جدول أعماله. وما زالت أيسلندا تأمل في أن يفضي إنشاء المكتب الجديد لشؤون نزع السلاح وكذلك إنشاء منصب جديد للممثل السامي لشؤون نزع السلاح في أوائل هذا العام إلى تعزيز آلية نزع السلاح وعدم الانتشار. ونهنئ السيد سيرجيو دوارتي على تعيينه في منصب الممثل السامي، ونتمنى له التوفيق في عمله.

إن فشلنا في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة يشكل تهديداً مستمراً للسلام والأمن. والتنشيط في هذا المجال قد تأخر كثيراً. وآن الأوان لتجديد جهودنا. وأيسلندا، التي تنتمي إلى مجموعة تضم حوالي ٢٤ دولة عضو في الأمم المتحدة قامت بإلغاء جيوشها أو لم يكن لديها جيوش البتة، تشجع كل الدول الأعضاء على أن تقوم بدورها.

**السيد سترولي (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):** في البداية، أهنيئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة، مؤكداً كامل دعم وفدي لكم في الاضطلاع بمهامكم. وهذه أول مشاركة لسويسرا في مكتب اللجنة الأولى، ونؤكد لكم دعمنا بشكل خاص أثناء رئاستكم. وبالإضافة إلى ذلك، يود وفدي أن يهنئ السفير سيرجيو دوارتي على تعيينه في منصب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح. وتتطلع إلى التعاون الوثيق معه ومع فريق موظفيه.

وفي بياني، سوف أركز على المواضيع الرئيسية المتعلقة بمسائل ذات أهمية خاصة. وسويسرا سوف تتكلم بمزيد من التفصيل بشأن هذه المسائل أثناء المناقشة المواضيعية.

اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية تحتفل بذكراها السنوية العاشرة هذا العام. وإن التقدم المحرز في السنوات العشر الماضية يعني أننا نقرب من اليوم الذي لا تمتلك فيه الدول أسلحة كيميائية. وفي الوقت الحاضر توجد ١٨٢ دولة طرفاً في الاتفاقية، ولم تبق لدينا سوى خطوات قليلة لتحقيق العالمية. وإننا نهيئ بجميع الدول التي لم توقع أو تصادق على الاتفاقية أن تفعل ذلك، ونهيئ بكل الدول الأطراف أن تنفذ الاتفاقية على الصعيد الوطني. لقد وقعت تطورات إيجابية عديدة فيما يتعلق بتدمير ترسانات الأسلحة الكيميائية المعلنة من قبل الدول الأطراف. وما انفكت سويسرا تقدم الدعم المالي للسلطات الألبانية والروسية لمساعدتها في تدمير ترسانتيهما من الأسلحة الكيميائية في نطاق الآجال النهائية التي حددتها الاتفاقية، ومددها مؤتمر الدول الأطراف. وإننا نهنئ ألبانيا على إكمالها برنامج التدمير في صيف هذا العام، لتصبح بذلك أول دولة مالكة تفعل ذلك.

قبل ما يقرب من عام اجتمعت الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية في المؤتمر الاستعراضي السادس واتفقت على عدد من التدابير العملية لتشديد الاتفاقية. وعلى سبيل المثال، أسفر المؤتمر الاستعراضي عن إنشاء وحدة دعم التنفيذ. وسويسرا مقتنعة بأن هذه الوحدة ستصبح محطة هامة للغاية تلجأ إليها الدول الأطراف لتبادل المعلومات وتنسيق أنشطتها. ويجدوننا الأمل أن ييسر الزخم المتولد عن المؤتمر الاستعراضي السادس الدخول في محادثات بناءة بقدر أكبر بشأن إمكانية تشديد اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية.

والمؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف السامية المتعاقدة في الاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة انعقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وقد تزامن المؤتمر مع بدء سريان البروتوكول الخامس، الخاص بمخلفات الحرب المتفجرة.

المنشغلة البال بالقيود المفروضة على الحصول على التكنولوجيا النووية. هذا التطور يثير الجزع، غير أننا يجب أن نواصل العمل لكفالة نجاح عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، التي ستستأنف في أيار/مايو ٢٠٠٨ في جنيف.

سويسرا مقتنعة بأن النهج المرحلي، الهادف إلى بلوغ الأهداف التي لا توجد خلافات شديدة عليها، نهج ممكن التحقيق. وفي ذلك السياق قرر بلدي هذا العام أن يشارك في تقديم مشروع قرار عن إلغاء حالة استنفار الأسلحة النووية. ونص المشروع، الذي كان متوقعا إدراكه ضمن الخطوات الثلاث عشرة لعام ٢٠٠٠، يتطابق مع هذا النهج المعتدل الواقعي.

أما بالنسبة إلى المسائل الإقليمية فإن التطورات كانت محتلطة. فالمؤتمر العام الحادي والخمسون للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، المعقود في فيينا في أيلول/سبتمبر، سلط الضوء مرة أخرى على التوترات المتعاضمة الناجمة عن الانتشار النووي في الشرق الأوسط. وتلاحظ سويسرا مع الارتياح وضع خطة عمل بين الوكالة وإيران لمعالجة المسائل التي لم تحسم. غير أننا ندرك أن هذه العملية لن تحسم المسألة النووية الإيرانية في مجموعها، وأن هذا لن يتم إلا عن طريق الدبلوماسية. لذلك تناشد سويسرا كل الأطراف المعنية أن تشرع في المفاوضات في أسرع وقت ممكن بغية تجنب تطورات تُلحق عواقبها الضرر بنا جميعاً.

منذ بداية هذه السنة حدثت تطورات مشجعة فيما يتعلق بالمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية تجلت في المفاوضات التي عقدت في جنيف في بداية أيلول/سبتمبر. وسويسرا ترحب بآخر الأحداث هذه وتدعو جميع الأطراف المعنية إلى العمل سوية بروح بناءة بغية الدفع بعملية نزع الطابع النووي عن شبه الجزيرة الكورية بصورة تامة نحو خاتمة سريعة.

أود أن أختتم ملاحظاتي بتكرار تبني سويسرا التام لأحدث مبادرة اتخذت زمامها الأمم المتحدة في مجال الحد من الأسلحة: أي صياغة معاهدة للتجارة بالأسلحة. لقد أيدت سويسرا بنشاط هذه العملية ويسعدنا بوجه خاص أن تشارك في فريق الخبراء الحكوميين.

**السيد هيل** (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): وفد أستراليا يهنئكم، سيدي، بمناسبة انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وإننا نتطلع إلى العمل معكم في سبيل كفالة أن تتكلم هذه الدورة بالنجاح.

ولقد حقق المجتمع الدولي، منذ آخر اجتماع للجنة الأولى، مكاسب سارة وإن كانت في بعض الحالات متواضعة في المحافل المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة. وعقدت الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية مؤتمراً استعراضياً ناجحاً التزمت فيه بإضفاء الطابع العالمي على تنفيذها، بمساعدة من وحدة معززة لدعم التنفيذ. وأكدت الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من جديد الأهمية الحيوية لتلك المعاهدة للأمن العالمي. وشهد مؤتمر نزع السلاح أغلبية ساحقة عبر إقليمية تدعم الاقتراح المنصف والمتوازن الذي قدمه الرؤساء الستة لإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل وإلى التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وأعرب المجتمع الدولي، عن طريق عدد قياسي من التقارير المقدمة إلى الأمين العام، عن تصميمه على التوصل إلى معاهدة للتجارة بالأسلحة.

غير أن المحافل المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة لا تزال عاجزة عن الوفاء بالتطلعات المعلقة عليها، ويشهد على ذلك عجز مؤتمر نزع السلاح عن التغلب على اعتراضات قلة من الدول. والأسوأ من ذلك، أن المعاهدات تواجه تحديات داخلية، أخطرها حالات عدم الامتثال التي

ويبين المؤتمر أيضا أن أسلحة تقليدية معينة غير خاضعة لمعايير محددة ما زالت تتسبب في مشاكل إنسانية مرفوضة. وأشير هنا إلى الأسلحة ذات الذخائر الثانوية والذخائر العنقودية. وتود سويسرا، بمشاركتها بحماس في الهيئتين المتعددي الأطراف المعنيتين بهذه المسألة - الاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة وعملية أوسلو - أن ترى عرض صك جديد للقانون الإنساني الدولي يعالج مشكلة الأسلحة ذات الذخائر الثانوية بطريقة طموحة وشاملة ومتوازنة.

أما فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن سويسرا تواصل الانخراط بنشاط في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة والصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. وإن الاجتماع التالي الخاص ببرنامج العمل، الذي يعقد كل سنتين، سيعقد في نيويورك في العام المقبل. وفي إطار ذلك الاجتماع سيكون مطلوباً من الدول، لأول مرة، أن تعطي وصفا للتدابير التي اتخذتها تنفيذاً لصك الدمغ والتعقب، بعد سنتين ونصف من اعتماد الجمعية العامة له. وذلك سيشجع فرصة للتأمل في الحالة والنظر في التدابير التي يتعين اتخاذها في هذا المجال في السنوات المقبلة. وإننا نحث كل الدول على البدء فوراً في أعمالها التحضيرية لهذا الاجتماع.

وتواصل سويسرا أيضاً، بتعاون وثيق مع دول أخرى، بذل جهودها الرامية إلى رفع مستوى الوعي بالآثار السلبية للعنف المسلح على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأن البحوث جارية على قدم وساق بشأن هذا الموضوع في إطار العملية التي استهلها إعلان جنيف المعني بالعنف المسلح والتنمية. والهدف ينصب على تسليط الضوء على أهمية حل هذه المشكلة على المستوى العالمي. ويحدونا الأمل أن يتسنى تقديم نتائج هذا العمل في السنة المقبلة.

الألغام واعتمادها. ولقد وضعت تلك الاتفاقية حدا لاستمرار المعاناة الناجمة عن الألغام الأرضية، بحظر فئة مقبلة من الأسلحة، وتوفير إطار لتقديم المساعدة. وتتطلع أستراليا إلى اجتماع الفريق المعني بأثر الاتفاقية الذي سيعقد في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. وستعيد أستراليا، بصفتها رئيسا لاجتماع الدول الأطراف، بالاقتران مع الأردن الرئيس المعين وكروايتا الرئيس السابق، تقديم مشروع قرار إلى اللجنة الأولى بشأن تلك الاتفاقية.

وستعيد أستراليا أيضا تقديم مشروع قرارها بشأن منع النقل غير المشروع لنظم الدفاع الجوي التي يحملها أفراد والحصول عليها واستعمالها بدون إذن. ويبين التأييد بتوافق الآراء الذي حظيت به هذه القرارات في السنوات السابقة عميق قلق المجتمع الدولي إزاء خطر استخدام الإرهابيين لهذه الأسلحة. وسيواصل مشروع قرار هذا العام تركيزه العملي على تعزيز الضوابط على نظم الدفاع الجوي التي يحملها أفراد، مما يساعد على منع إساءة استعمالها ويسهم في تحقيق الأمن الدولي.

ومنذ آخر اجتماع لنا، دفعنا القلق الدولي إزاء الأثر الإنساني للذخائر العنقودية إلى اتخاذ إجراءات معينة. وتلتزم أستراليا بمعالجة هذه المسألة باتباع طريق مزدوج وهو اتفاقية الأسلحة التقليدية وعملية أو سلو. ونحث الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية على الموافقة على ولاية للمفاوضات في الشهر القادم.

وفي السنة الماضية حثت أستراليا اللجنة على وضع قرارات فعالة لتمكين المجتمع الدولي من التصدي لما يبرز من تهديدات للسلم والأمن. ولهذا سر أستراليا التأييد الكاسح الذي حظي به قرار الجمعية العامة ٨٩/٦١ بشأن إبرام معاهدة للاتجار بالأسلحة، الذي كانت أستراليا من بين واضعيه، والرقم القياسي اللاحق للتقارير المقدمة إلى الأمين

ظلت بدون حل بعد فترة طويلة من سعي المجتمع الدولي إلى علاج ذلك.

وتتسم النظم المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة بأنها أساسية الأهمية للأمن الدولي، ويمكن أن يساعدها الدعم المقدم من مؤسسات ونظم أخرى على تحقيق أهدافها. وترحب أستراليا، في هذا الشأن، باشتراك مجلس الأمن في معالجة أهم المسائل التي تواجه الأمن الدولي. وهذه القيادة حيوية الأهمية لكفالة الوصول إلى خاتمة ناجحة للمسائل التي لم تحل بعد، وأبرزها رفض إيران الامتثال لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبرامج الأسلحة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وترحب أستراليا بالتقدم المحرز بشأن المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وبالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا في ٣ تشرين الأول/أكتوبر بشأن إجراءات المرحلة الثانية في إطار البيان المشترك لعام ٢٠٠٥. ونأمل أن تحافظ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمشاركون الآخرون في المحادثات السداسية على الزخم الإيجابي الذي أوجدوه من قبل. وقدم مجلس الأمن أيضا المساعدة عن طريق قرارات مثل القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لتشديد القيود على انتشار أشد الأسلحة فتكا ووصولها إلى الإرهابيين وغيرهم. وترى أستراليا أن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) - جنبا إلى جنب مع المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، ونظم ضوابط الصادرات، والبروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية - من بين المبادرات المركزة على نحو خاص التي ساعدت على تعزيز الأمن الدولي.

قبل عقد مضي، ساعدت مبادرة أخرى مركزة على نحو خاص على الدخول في مفاوضات بشأن اتفاقية حظر



وقد تتمثل الخطوة الأولى في مجرد التسليم بدلائل الأمل والتقدم. فلقد حققت اللجنة الأولى، بصفة خاصة، عددا من النجاحات على امتداد السنة الماضية. وكان اتخاذ القرار المتعلق بإبرام معاهدة للالتجار بالأسلحة (القرار ٨٩/٦١) بأغلبية ساحقة مبادرة بارزة لبدء مداولات بشأن إبرام معاهدة لكبح الانتشار غير المنظم للأسلحة التقليدية. وكان اتخاذ القرار ٦٦/٦١ بشأن النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة خطوة هامة أخرى أعادت الحماس إلى إجراء مناقشة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بعد أن حمدت تلك المناقشة عقب فشل المؤتمر الاستعراضي الأول - المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٦ - في اعتماد وثيقة ختامية.

وللجنة الأولى هذا العام، مرة أخرى، جدول أعمال زاخر بالنود يتناول مجموعة متنوعة من المسائل الفاتحة الأهمية المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. ويأمل وفدي أن تقدم اللجنة المزيد من الإسهامات الهامة في هذه الدورة.

ويشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها تهديدا متزايدا لا بد من إيلائه الأولوية القصوى. فلا سبيل إلى إنكار إمكانية استخدام الإرهابيين لهذه الأسلحة بدون تردد ضد المدنيين الأبرياء. وفي الوقت نفسه، يقوض رفض بعض الدول الامتثال لسلامة وأهمية النظام الدولي لمنع الانتشار، الذي يركز على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في الوقت الذي يؤدي فيه رفض الدول الحائزة للأسلحة النووية الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة إلى تعميق الفجوة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ويلزم، لكسر الجمود الحالي، أن نعزز النظام الحالي لمنع انتشار الأسلحة النووية، مع علاج ما به من أوجه قصور. وينبغي لنا، من أجل بلوغ تلك الغاية، أن نبذل

العام. ومن شأن إعداد صك جيد الصياغة وملزم قانونا أن يساعد على منع النقل غير المسؤول، وأن يوفر في الوقت نفسه ضمانات أكبر للتجارة المشروعة. وسيتيح فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠٠٨ فرصة جيدة لإجراء مزيد من الدراسة لنطاق المعاهدة واحتمالات إبرامها، ومشروع بارامتراتها.

وتأمل أستراليا أن توافق اللجنة الأولى في هذه الدورة مرة أخرى على مشاريع قرارات مركزية وفعالة تعزز الأمن الدولي. وتطلع إلى العمل معكم، السيد الرئيس، وبقية الوفود لبلوغ تلك الغاية.

**السيد كيم هيون - تشونغ (جمهورية كوريا)**

(تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشاطر الآخرين تهنتهم لكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة، وأن أتقدم أيضا بالتهنئة لسائر أعضاء المكتب على انتخابهم. وأود أن أعتنم هذه الفرصة كيما أؤكد لكم كامل دعم وفدي لكم وتعاونه معكم فيما تبذلونه من جهود. وأود كذلك أن أشيد بجهود الأمين العام بان كي - مون لإعادة تشكيل هيئة نزع السلاح في الأمانة العامة بهدف تنشيط جدول أعمال نزع السلاح ومنع الانتشار ببذل جهد أكثر تركيزا وزيادة الاشتراك الشخصي.

لقد ظلت أجهزة نزع السلاح المتعددة الأطراف لفترة أطول مما ينبغي في حالة فوضى، ولم تحرز أي تقدم موضوعي في المفاوضات الرئيسية لمنع الانتشار ونزع السلاح. وأدت هذه الحالة إلى عدم التصدي على النحو السليم لأشد التحديات إلحاحا في السنوات الأخيرة، وأفضت الإخفاقات والنكسات المخيبة للآمال إلى النيل من الثقة في الالتزام بالتعددية بوجه أعم. ولا بد أن يتغير هذا. ويضطلع المجتمع الدولي بمسؤولية عاجلة عن تقليص إخفاقات ومثالب الأجهزة المتعددة الأطراف لترع السلاح.

على تدابير محددة لتعزيز تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك إنشاء وحدة لدعم التنفيذ لتقديم المساعدة للدول الأطراف. وينبغي أيضا أن تقتصر جهودنا الرامية إلى تعزيز النظم المتعددة الأطراف لترع السلاح ومنع الانتشار بتدابير لتعزيز فعالية الضوابط على المواد والتكنولوجيات المتصلة بأسلحة الدمار الشامل - تدابير مثل مجموعة الموردين النوويين، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، والفريق الاستراتيجي واتفاق فاسنار. وفي مجال وسائل الإيصال، أصبحت أعمال التطوير والتجريب والانتشار غير المنظم للقذائف التسيارية مسألة تدعو إلى بالغ القلق وتتطلب الاهتمام العاجل من المجتمع الدولي. ويأمل وفدي، في هذا الصدد، أن يوفر فريق الخبراء الحكوميين الثالث المعني بالقذائف، الذي بدأ دورته الأولى، التوجيه البناء بشأن كيفية معالجة مسألة القذائف التي هي مسألة معقدة من جميع جوانبها.

وتتسم عملية التحضير لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٠ بأنها حاسمة الأهمية لث حياة جديدة في النظام المتهاوي لترع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية. ونرحب، استنادا إلى ذلك، بالنجاح المتواضع الذي أحرزته هذا العام الدورة الأولى للجنة التحضيرية المعقودة في فيينا في أيار/مايو. ويجب أن نبذل قصارانا لتجنب أي نكسات أخرى في عملية معاهدة عدم الانتشار يمكن أن تقوض نظام منع الانتشار. وينبغي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بتفصيلا دقيقا التزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة، وينبغي للدول التي ما زالت خارج إطار معاهدة عدم الانتشار أن تنضم إلى المعاهدة في موعد مبكر.

وينبغي بذل جهود موازية لتعزيز نظم نزع السلاح ومنع الانتشار لفئات أخرى من أسلحة الدمار الشامل، لا سيما اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية. ويرحب وفدي بالبيان الذي اعتمد مؤخرا في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الذكرى العاشرة لبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، الذي عقد هنا قبل أسبوعين فقط. فلقد أتاح ذلك البيان فرصة مواتية لتجديد التزامنا بتنفيذ الاتفاقية على نحو تام وعالمي وفعال وغير تمييزي.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، يرحب وفدي بالاعتماد الناجح بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي السادس في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي لوثيقة ختامية تنص

ذلك، كل جهد ممكن من أجل أن تمضي عملية المحادثات السادسة إلى ما يتجاوز حل المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومن أجل تحويل تلك المحادثات إلى آلية متعددة الأطراف للحوار بشأن الأمن في شمال شرقي آسيا.

لا يمكن حل الصعوبات الراهنة في ميدان نزع السلاح ومنع الانتشار، وبخاصة فيما يتعلق بالأسلحة النووية، إلا عن طريق الالتزام السياسي الذي يقترن بإجراءات حقيقية. ولي وطيد الأمل في أن يتسنى لنا، تحت توجيهكم، سيدي، أن نتوصل إلى سبيل لترجمة نجاحاتنا في ميادين أخرى إلى أداة للتقدم فيما يتصل بتزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية.

**السيدة متشالي (جنوب أفريقيا)** (تكلمت بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى في دورتها لعام ٢٠٠٧، وأن أؤكد لكم كامل دعم جنوب أفريقيا لكم وتعاونها معكم. ويؤيد وفدي تمام التأييد البيانين اللذين أدلت بهما المكسيك باسم تحالف جدول الأعمال الجديد، وكوبا باسم حركة عدم الانحياز.

نجتمع هنا اليوم في ظل عدد من التحديات الهامة في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة. ولقد شهدنا، فيما يتصل بموضوع أسلحة الدمار الشامل، عددا من المحاولات الفاشلة للتوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن المسائل التي لها صلة مباشرة بالسلم والأمن الدوليين. لكننا نلمس بدلا من التوصل إلى حلول متعددة الأطراف ظهور مجموعة كبيرة من المبادرات الانفرادية والمتعددة الأطراف، أو ما يمكن أن يسمى مبادرات تحالفات الراغبين، الرامية إلى كبح ما ترى هذه المبادرات أنه أكبر تهديد للسلم والأمن الدوليين. ولا تكشف تلك المبادرات عن الخلاف وتضارب الآراء بشأن ما نواجهه من تحديات فحسب، وإنما تدل أيضا على تجاهل لقيمة النظام المتعدد الأطراف. ولقد أعربت

فرصة لتجديد التزامنا ولالتماس السبل لزيادة تعزيز التنفيذ. ويرحب وفدي أيضا بالاختتام الناجح لأعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بالسمسة فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والتوصيات القيمة التي قدمها إلى الجمعية العامة.

ويسرني أن أعلم اللجنة بالظفرة الأخيرة بشأن المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ما برحت المحادثات السادسة الأداة الرئيسية لحل المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولقد أحرز تقدم هام في هذه العملية منذ أن بدأت في عام ٢٠٠٣. واتفقت الدول الست، في البيان المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، على مسودة لتجريد شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. وإن اتفاق الإجراءات الأولية، الذي تم التوصل إليه في شباط/فبراير من هذا العام، ودفع بذلك التوافق في الآراء خطوة أخرى إلى الأمام، ونص على إجراءات محددة لتنفيذ البيان المشترك.

وأحرز المزيد من التقدم في الجولة التي أجريت مؤخرا من المحادثات السادسة المعقودة في بيجين في الشهر الماضي - اعتماد الاتفاق على إجراءات المرحلة الثانية لتنفيذ البيان المشترك الذي ينص على وقف العمل في المرافق النووية الأساسية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في يونغبيون، والإعلان على نحو تام وسليم عن جميع البرامج النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قبل نهاية هذا العام. وإن الانتهاء بنجاح من عملية الإيقاف هذه والإعلان في الإطار الزمني المحدد سيمكنا من الدخول في مرحلة التفكيك في العام القادم.

وستواصل جمهورية كوريا التعاون عن كثب مع الأطراف ذات الصلة من أجل التنفيذ السلس للاتفاق والتقدم المقبل في المحادثات السادسة. وسنبذل، علاوة على

الحائزة للأسلحة النووية عن خيار الأسلحة النووية. ولهذا ترى جنوب أفريقيا أن توفير الضمانات الأمنية الملزمة قانوناً على الصعيد الدولي عنصر أساسي في معاهدة عدم الانتشار، ومن ثم ستواصل السعي إلى توفير ضمانات أمنية سلبية في ذلك الإطار. ولئن كنا لا نزال نشعر بعدم الارتياح إزاء عدم إحراز الدول الحائزة للأسلحة النووية أي تقدم فيما يتصل بالتزامها بالتعهد على نحو لا لبس فيه بترغ السلاح النووي، فإننا تشجعنا كثيراً بالبيان الذي أصدرته مؤخراً دولة حائزة للأسلحة النووية أكدت فيه مجدداً تعهداتها على نحو لا لبس فيه بالتقييد بتدابير نزع السلاح الواردة في قرارات مؤتمر الاستعراض لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ والوثيقة الختامية لكل منهما. ونطلب إلى الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية أيضاً أن تؤكد من جديد على نفس الالتزام.

ولقد أحاط وفدي علماً مع الاهتمام بالمقترح المتعلق بالتعاون النووي المدني مع الهند. ولقد طرح هذا الاقتراح عدداً من الأسئلة الهامة المتصلة بآثاره المحتمل على نظام منع انتشار الأسلحة النووية عامة ومعاهدة عدم الانتشار خاصة. ومن الضروري أن نكفل ألا يؤدي أي قرار في هذا الشأن إلى تقويض نظام نزع السلاح ومنع الانتشار، وإنما إلى تعزيزه.

ويكتسي استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية أهمية خاصة للبلدان النامية، بالنظر إلى الحاجة الماسة إلى النمو الاقتصادي المستدام والمعدل. ولهذا فإن مشاريع التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية تمثل ما هو أكثر من مجرد التزامات سياسية - فهي تشكل لبنات بناء هامة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ونقدر كثيراً إسهام مشاريع الوكالة في دعم الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما في مجالات أمن المياه، والاستدامة البيئية، ومكافحة المرض والجوع والفقر، وصحة

جنوب أفريقيا دوماً عن تأييدها للحلول الشمولية بالمقارنة بالحلول الاستيعابية للتصدي للتحديات. ويتطلب السلم والأمن الدوليان المشاركة التامة من جانب المجتمع الدولي بأسره. وإن المشاركة والشراكة المتعددي الأطراف أمران أساسيان إذا أردنا أن نتصدى لهذه التحديات العالمية بطريقة مستدامة. ونأمل أن تسهم دورة اللجنة الأولى لهذا العام في جهودنا للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن التحديات الهامة التي تواجه أمننا الجماعي.

ما فتئت جنوب أفريقيا تشعر ببالغ القلق إزاء ضخامة عدد الأسلحة النووية التي لا تزال منشورة ومكدسة في كل أنحاء العالم، والنظريات الأمنية التي تتوخى الاستخدام الفعلي لهذه الأسلحة. ولا نرى أن امتلاك الأسلحة النووية، أو السعي إلى امتلاكها، يعزز السلم والأمن الدوليين. وترى جنوب أفريقيا أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي أهم صك قانوني دولي لترغ السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية، وسواصل تعزيز عالميتها والامتثال التام لجميع أحكامها. ونأمل أن يوفر التقدم المشجع المحرز في الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ المعقودة في فيينا في أوائل هذا العام، زخماً إيجابياً يمكن أن يمتد إلى المؤتمر الاستعراضي ذاته.

وفيما يتصل بمسألة الضمانات الأمنية، ترى جنوب أفريقيا أنه لا يمكن تحقيق الأمن الحقيقي عن طريق الاقتصار على تخلي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية عن خيار الأسلحة النووية. فالضمانات الأمنية لازمة حقاً للدول التي تخلت عن خيار الأسلحة النووية بالمقارنة بتلك التي تفضل أن تبقى على خيارها مفتوحة.

ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي الصك القانوني الدولي الرئيسي الذي تخلت بموجبه الدول غير

حاجة، مع التوسع المتوقع في استخدام الطاقة الذرية على الصعيد العالمي، إلى تقوية النهج التنظيمية فيما يتعلق بالإشعاع النووي، والفضلات المشعة، وأمن النقل، وكفالة الاستخدام المأمون لمصدر الطاقة هذا. وبناء على ذلك، تؤيد جنوب أفريقيا بقوة أساسيات السلامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي يمكن أن تسهل وضع إطار قانوني وحكومي فعال للسلامة في كل الأنشطة النووية، ويمكن أيضاً أن تكون مرجعاً للجهود الدولية لتحقيق الاتساق بين التشريعات والأنظمة في فرادى البلدان.

وفيما يتعلق بالتطورات الحاصلة في مؤتمر نزع السلاح، تشرفت جنوب أفريقيا بتولي رئاسة المؤتمر في بداية دورته عام ٢٠٠٧ وبتاحة الفرصة لها للعمل مع الرؤساء الخمسة الآخرين لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٧، بغية اعتماد برنامج عمل واستئناف المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. وعلى الرغم من أن من المؤسف أن هذا الهدف لم يتحقق، فإنه تم التسليم بالزخم الذي تولد لإخراج مؤتمر نزع السلاح من الجمود الذي أحاط به لوقت طويل، والرغبة في مواصلة الجهود لبدء الأعمال الموضوعية في المؤتمر في عام ٢٠٠٨.

وفي هذا الصدد، ترى جنوب أفريقيا أن المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى قد حان أوانها منذ أمد طويل. ولقد تكاتفت مجموعة واسعة من المسائل، بما فيها نطاق المعاهدة وما إذا كان ينبغي إدراج الإنتاج السابق والمخزونات السابقة، فضلاً عن الشكوك بشأن مدى إمكانية التحقق منها، لجعل التقدم في المفاوضات عملية صعبة. وترى جنوب أفريقيا أنه ينبغي التفاوض بدون مزيد من الإبطاء من أجل إبرام معاهدة يمكن التحقق منها لوقف إنتاج المواد الانشطارية تفي بهدي كل من نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

الأمم والطفل. وفي أفريقيا، يمكن لجهود الوكالة المتعلقة بتطوير الطاقات والتماس التعاون مع الاتحاد الأفريقي في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، أن تساعد على نقل التكنولوجيا إلى البلدان الأفريقية لفائدة الأشد فقراً والأقل تقدماً في هذا العالم. ويود وفدي، علاوة على ذلك، أن يحدد كامل ثقته في أمانة الوكالة ومديرها فيما يتعلق بتنفيذهما لبرامج المساعدة التقنية وفقاً لقرارات مجلس الإدارة والقانون الدولي.

وعلى مر السنين، أكدت البلدان النامية مراراً على ضرورة تمويل مشاريع التعاون التقني كي تكون كافية، ويمكن التنبؤ بها ومكفولة. وأكدت أيضاً على ضرورة زيادة ميزانية التعاون التقني لأن من الجلي أنها ليست كافية. وترى جنوب أفريقيا أن الوقت قد حان للتصحيح النهائي للخطأ الذي استمر على امتداد السنوات الخمسين الماضية بإدراج تمويل مشاريع التعاون التقني في الميزانية العادية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

نجتمع الآن في وقت ينظر فيه عدد متزايد من البلدان في خيار الطاقة النووية في مزيجها الوطني للطاقة من أجل تلبية الاحتياجات المتصاعدة من الطاقة. والواقع أننا في حقبة تكنسي فيها الطاقة النووية فجأة ومن جديد أهمية بارزة، نظراً لإمكانية تعزيزها لأمن الإمداد بالطاقة وتخفيفها لآثار انبعاثات الكربون. وتقترن هذه الزيادة في الطلب على الطاقة النووية بتحديات ومسؤوليات تتطلب أن يكون المجتمع الدولي أكثر يقظة في كفالة استخدام الطاقة في الأغراض السلمية وحدها.

وفي هذا الشأن، تؤمن جنوب أفريقيا بقوة بأنه ينبغي تزويد الوكالة بالوسائل اللازمة لا للوفاء بولايتها فيما يتصل بالتحقق فحسب، وإنما أيضاً لتعزيز أنشطتها للتعاون التقني والمساعدة التي تقدمها على نحو غير تمييزي وفعال وفعلي. وثمة

الاستعراض السابع. وما فتئت جنوب أفريقيا ترى أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية عنصر أساسي في الصرح الأمني الدولي، وما برحت ترى أن تعزيزها ضرورة هامة.

وفي الشهر الماضي فحسب، احتفلت الدول الأطراف في معاهدة حظر الألغام البالغ عددها ١٥٥ بالذكرى العاشرة للمعاهدة. وفي حين أن بعض الدول الرئيسية التي لا تزال لديها مخزونات من الألغام المضادة للأفراد قد ظلت خارج نطاق المعاهدة، فإن المعاهدة أثبتت على نحو لا رجعة فيه أنها القاعدة الدولية التي ينبغي اتباعها فيما يتصل بحظر الألغام المضادة للأفراد. وكون المعاهدة قد وصمت نقل الألغام المضادة للأفراد أو استعمالها في الحرب الحديثة عبر العالم بأنه عمل مقبوت أخلاقياً للدليل على نجاحها كصك شديد الفعالية من صكوك القانون الإنساني الدولي.

وعلاوة على ذلك، تابع وفدي عن كسب التطورات الدولية بشأن الذخائر العنقودية، ولا يزال يتحلى بالمرونة حول ما إذا كان ينبغي إجراء مفاوضات بشأن وضع صك دولي في إطار اتفاقية حظر استعمال أسلحة تقليدية معينة أو كجزء من عملية مستقلة. وما نرى أنه مثيراً للاهتمام هو أن هذه المسألة بعثت النشاط في مناقشة الذخائر العنقودية في اتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة، كما تجلّى من اجتماع الدول الأطراف المعقود في جنيف هذا العام.

وسيضطلع وفد كولومبيا بعرض مشروع القرار الجامع السنوي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي تتولى تنسيقه كولومبيا وجنوب أفريقيا واليابان. ولا يقصد بمشروع القرار أن يقوم بدور آلية التنفيذ لبرنامج عمل الأمم المتحدة فحسب، ولكنه سيحدد أيضاً هذا العام موعد اجتماع دولنا القادم في عام ٢٠٠٨ الذي يعقد مرة كل سنتين. وترى جنوب أفريقيا أن هذه فرصة هامة يمكن فيها تدبر أمر تنفيذ التعهدات التي قطعناها في عام ٢٠٠١

وعلى الرغم من أن جنوب أفريقيا تدرك الصعوبات المقترنة بالإنتاج السابق للمواد الانشطارية، فإنها ترى أنه ينبغي إدراج المخزونات في أي معاهدة مقبلة يمكن التحقق منها كي تكون هذه المعاهدة موثوقة بحق، وذات طابع حقيقي لترع السلاح النووي. وسيظل وفدي مهتماً بنشاط بمسألة المواد الانشطارية بغية التماس الحلول وتقديم التنازلات، التي يمكن أن تؤدي إلى توفر الإرادة السياسية في مؤتمر نزع السلاح، بغية إتاحة الفرصة في نهاية المطاف للتفاوض بنجاح بشأن إبرام معاهدة يمكن التحقق منها للمواد الانشطارية.

وتتطلع جنوب أفريقيا إلى المؤتمر الثاني لاستعراض معاهدة الأسلحة الكيميائية المقرر عقده في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وسيتيح مؤتمر الاستعراض للدول الأطراف في هذه الاتفاقية الهامة الفرصة للنظر في التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية على امتداد السنوات العشر الماضية، واتخاذ ما يلزم من أعمال كي تواصل الاتفاقية وهياكلها العمل على النحو الأمثل، وكي تحافظ على أهميتها بعد الموعد النهائي المحدد لتدمير جميع الأسلحة الكيميائية وهو عام ٢٠١٢. وفي هذا الصدد، تطلب جنوب أفريقيا إلى جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي تمتلك أسلحة كيميائية أن تواصل بنشاط برامجها للتدمير، وأن تكفل تدمير جميع المخزونات من الأسلحة الكيميائية في المواعيد النهائية المتفق عليها.

وترحب جنوب أفريقيا بنتيجة المؤتمر الاستعراضي السادس لاتفاقية الأسلحة البيولوجية المعقود في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ونرحب، بصفة خاصة، بأنه أمكن إجراء استعراض شامل مادة مادة للاتفاقية لأول مرة طوال عقد من الزمان، وبأنه تسنى للدول الأطراف الاتفاق على إنشاء وحدة لدعم التنفيذ ووضع برنامج جديد لما بين الدورات للفترة المؤدية إلى المؤتمر

بإنهاء حالة التأهب، وإبطال مفعول أسلحتها النووية فوراً، واتخاذ تدابير محددة أخرى لزيادة تخفيض الحالة التشغيلية لمنظوماتها للأسلحة النووية. ويطلب مشروع القرار أيضاً عقد مؤتمر دولي لترع السلاح النووي من جميع جوانبه في موعد مبكر لتحديد وتناول تدابير محددة لترع السلاح النووي.

ويؤكد مشروع القرارين التزام أعضاء رابطة آسيان بقضية نزع السلاح. ونأمل أن يحظى مشروع القرارين بتأييد أوسع، وأن يزداد عدد المشتركين في تقديمهما في هذه الدورة.

لقد شددت بلدان رابطة آسيان دوماً على أهمية تحقيق الانضمام العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونكرر نداءنا إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية لبذل المزيد من الجهود من أجل القضاء على الأسلحة النووية. ونرحب بالبيان الختامي للمؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المعقود في فيينا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، والذي طلب إلى الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك دون إبطاء. وتحظى المعاهدة الآن بتأييد عالمي تقريبا. ونحث أيضاً جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية المتبقية التي يلزم تصديقها من أجل بدء نفاذ المعاهدة على أن تصدق عليها.

وتشعر رابطة آسيان بخيبة الأمل لأن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥، المعقود في نيويورك في أيار/مايو ٢٠٠٥، لم يحقق أي نتيجة موضوعية. ويلزم، في ضوء هذا، أن تؤدي العملية التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٠ التي بدأت هذا العام، إلى نتيجة موضوعية. وتؤكد رابطة آسيان مجدداً موقفها بشأن هذا الموضوع، وتحث جميع الدول الأعضاء في الأمم

عقب النتيجة المخيبة للآمال لمؤتمر الاستعراض في العام الماضي. وفي حين أنه ينبغي لاجتماع الدول الذي يعقد مرة كل سنتين أن يتداول أيضاً بشأن العنصرين الموضوعيين للمتابعة، وهما التعقب والسمسرة غير المشروعة، فإن وفدي سيؤيد مواصلة الممارسة التي اتبعتها الرؤساء المنتخبون السابقون وهي التشاور على نطاق واسع بغية التماس وتحديد منهج مبتكر ومواضيع ذات صلة بما يكفل عقد اجتماع ناجح للدول مرة كل سنتين.

**السيد لوين (ميانمار) (تكلم بالانكليزية):** يشرفني

ويسعدني أن أتكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا إندونيسيا وبروني دار السلام وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والفلبين وفيت نام وكمبوديا وماليزيا وبلدي ميانمار. وأود أن أتقدم بأحر التهاني لكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. ويسرنا أن نرى دبلوماسياً مرموقاً من بلد صديق يتراأس لجنة هامة. ونثني أيضاً على أعضاء المكتب الآخرين. وتتطلع إلى العمل معكم عن كثب لإنجاح هذه الدورة.

ونؤكد، كما فعلنا في السنوات السابقة، تأييدنا لمشروع القرار المعنون "متابعة الفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استعمالها" الذي تقدمه ماليزيا سنوياً منذ عام ١٩٩٧، وسواصل الاشتراك في تقديمه.

وما برحت بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (رابطة آسيان)، طيلة ما يزيد على عقد من الزمان، تقدم مشروع قرار بعنوان "نزع السلاح النووي" بادرت به ميانمار، يحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تكف فوراً عن التحسين النوعي للرؤوس النووية ونظم إيصالها واستحداثها وإنتاجها وتكديسها. ويحث مشروع القرار الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تقوم، كتدابير مؤقتة،

تصادف هذا العام الذكرى العاشرة لبدء نفاذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ونرحب بعقد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالذكرى العاشرة لبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ونطلب إلى جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن.

وما فتئت بلدان رابطة آسيان تشعر بعميق القلق إزاء نقل وصنع وتداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بطريقة غير مشروعة، وتراكمها المفرط، وانتشارها دون ضابط في العديد من بقاع العالم. ونسلم بالحاجة إلى وضع نظام لمراقبة الملكية الخاصة للأسلحة الصغيرة ومواصلة هذه المراقبة، ومنع توريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى جهات من غير الدول. ونلاحظ أن اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام - اتفاقية أوتاوا - صدق عليها أو انضم إليها ١٥٥ بلدا.

ونطلب إلى جميع الدول أن تؤيد برنامج العمل لعام ٢٠٠١ المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وتكرر رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تأكيد تأييدها لعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لترع السلاح. ولبلوغ هذه الغاية، أيدت الرابطة الفريق العامل المفتوح العضوية المنعقد في نيويورك هذا العام للنظر في الأهداف وجدول الأعمال، بما في ذلك إمكانية إنشاء لجنة تحضيرية لعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لترع السلاح، وشاركت بنشاط في أعماله. ويتفق هذا مع ندائنا لاتخاذ المزيد من الخطوات نحو عقد دورة استثنائية رابعة يشارك فيها كل أعضاء الأمم المتحدة، فضلا عن

المتحدة على العمل في سبيل التوصل إلى توافق في الآراء على التصدي للتهديد المشترك الناجم عن انتشار الأسلحة النووية. ونؤكد أهمية التنفيذ التام وغير الانتقائي لمعاهدة عدم الانتشار. وترحب بلدان رابطة آسيان أيضا بتعهد البلدان الحائزة للأسلحة النووية الذي لا لبس فيه في السعي إلى إجراء مفاوضات بحسن نية، لا سيما بشأن إبرام معاهدة لترع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، تلتزم بها جميع الدول الأطراف بموجب المادة السادسة من المعاهدة. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد اقتناعنا بوجود حاجة ماسة لأن تتخذ الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير محددة للوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار.

ونتشاطر الرأي بوجود حاجة ماسة إلى اتباع نهج شامل فيما يتصل بانتشار القذائف. كما نعتبر بدء نفاذ معاهدة موسكو لتخفيض الأسلحة الهجومية الإستراتيجية المعقودة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية خطوة هامة نحو تخفيض أسلحتهما النووية الاستراتيجية المنشورة. ونؤكد من جديد إيماننا بأن أنسب طريق لمعالجة المسائل المتصلة بانتشار القذائف هو الاتفاقات التي يتم التفاوض عليها على الصعيد المتعدد الأطراف والتي تكون عالمية وشاملة ولا تمييزية.

ولا يزال وجود الأسلحة البيولوجية والكيميائية يشكل خطرا كبيرا على الجنس البشري. ونرحب بالنتيجة الناجحة للمؤتمر الاستعراضي السادس للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، المعقود في جنيف في العام الماضي. ونطلب إلى الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية أن تفعل ذلك في أبكر موعد ممكن.



باسم الدول الأطراف في المعاهدة، مشروع قرار بعنوان "معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا (معاهدة بانكوك)" في الدورة الحالية. ونأمل أن يحظى مشروع قرارنا بتأييد واسع النطاق من البلدان الأعضاء.

ونشير إلى توقيع إعلان الاتفاق الثاني لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا (اتفاق بالي الثاني) في اجتماع القمة التاسع للرابطة، المعقود في بالي، إندونيسيا، في عام ٢٠٠٣ الذي قضى بإنشاء جماعة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا تتكون من ثلاثة أعمدة للتعاون السياسي والأمني، والتعاون الاقتصادي، والتعاون الاجتماعي - الثقافي وفقا لرؤية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لعام ٢٠٢٠، كجماعة لأمم جنوب شرقي آسيا التي ترتبط معا في شراكة وتنمية دينامية وفي جماعة من المجتمعات المهتمة. ولتحقيق هدف إقامة جماعة (الرابطة) في موعد أبكر، قرر قادة الرابطة في اجتماع القمة الثاني عشر لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا المعقود في سيبو، الفلبين، تقديم الموعد النهائي لإنشاء جماعة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠١٥. ونشير أيضا إلى اعتماد قادة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لبرنامج عمل فينتيان، وخطة عمل الجماعة الأمنية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وخطة عمل الجماعة الاجتماعية - الثقافية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، فضلا عن توقيع اتفاق إطار لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا لإدماج القطاعات ذات الأولوية، والتقدم المحرز في تنفيذ البرامج والمشروعات التي تؤدي إلى تحقيق إنشاء جماعة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، على النحو المنصوص عليه في اتفاق بالي الثاني.

وما برحت بلدان رابطة آسيان تولي أهمية خاصة لجهود بناء الثقة فيما بين بلدان المنطقة. وما فتئت الرابطة تضطلع بقوة بتدابير محددة لتعزيز الأمن في المنطقة، عن طريق مبادرات شتى في المنتدى الإقليمي لرابطة آسيان. وفي الاجتماع

ضرورة أن تقوم الدورة الاستثنائية الرابعة باستعراض وتقييم تنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح.

ونؤمن بقوة بأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية المنشأة بموجب معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبلندابا وسيميبالاتنسك، فضلا عن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، تشكل خطوات إيجابية نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي ومنع الانتشار العالمي. وأنشأت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا أيضا منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ لتعزيز السلام والاستقرار في منطقتنا. ودخلت معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا حيز النفاذ في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧. ومرفق بالمعاهدة بروتوكول لانضمام الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومن الأهمية الأساسية أن توقع الدول الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكول في موعد مبكر من أجل أن تصبح المعاهدة نافذة وفعالة على نحو تام. ونرحب باستعداد الصين لتوقيع بروتوكول المعاهدة. وترحب الدول الأطراف في المعاهدة بهذه المبادرة، وتكرر تأكيد رغبتها في أن ترى كل الدول الحائزة للأسلحة النووية وقد وقعت على البروتوكول.

ولضمان قدرة الدول الأطراف على التحقيق التام للغايات والأهداف الواردة في المعاهدة اعتمد وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا خطة عمل في الاجتماع الأول للجنة التنفيذية التابعة للجنة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، المعقود في مانبلا في تموز/يوليه ٢٠٠٧. واعتمدت خطة العمل لفترة السنوات الخمس من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٢ لتوفير خطط ومقاييس ملموسة للتنفيذ الفعال للمعاهدة. ومن أجل تحقيق أهداف المعاهدة، واحتفالاً بالذكرى العاشرة لبدء نفاذها، ستقدم اندونيسيا،

السياسية للتغلب على الجمود، والوصول إلى حل ودي في المستقبل القريب.

وتؤمن رابطة آسيان بقوة بأن التعددية هي أنجع سبيل لتحقيق أهدافنا المشتركة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. وتؤكد بلدان الرابطة مرة أخرى التزامها بالعمل عن كثب معكم، السيد الرئيس، ومع البلدان الأعضاء للوصول إلى خاتمة ناجحة لهذا المسعى.

### السيدة أيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت

بالانكليزية): أود في البداية أن أشارك في تقديم التهنئة لكم، سيدي، على انتخابكم لمنصب رئيس اللجنة الأولى المرموق، وأن أعرب عن الثقة بأنه سيتسنى تحت قيادتكم القديرة إحراز تقدم موضوعي في معالجة المسائل الهامة المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للممثل السامي للأمين العام، السفير سرجيو دوارتي، على الملاحظات الاستهلاكية التي أدلى بها في جلستنا الافتتاحية (انظر A/C.1/62/PV.2).

لقد انقضى ما يقرب من ٤٠ عاما منذ اعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. بموجب قرار الجمعية العامة ٢٣٧٣ (د-٢٢) ولم يحدث شيء تقريبا منذ ذلك الحين لتبديد مخاوف البشرية. وما برحت الأسلحة النووية تشكل أخطر نوع من أسلحة الدمار الشامل. وما زال التسابق على امتلاكها، الذي تنهك فيه الآن حتى المنظمات الإرهابية، ماضيا دون هوادة طوال تلك السنين.

وينبغي، في البداية، التسليم بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أصبحت اتفاقا غير متساوق. فهي تنص على جزاءات لا تنطبق إلا على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. إلا أنه ينبغي، إذا طالبت الدول الحائزة للأسلحة النووية بفرض حظر على استحداث الأسلحة النووية، أن تكون هذه الدول ذاتها مثالا يحتذى، بإجراء تخفيض في

الرابع عشر للمنتدى الإقليمي للرابطة المعقود في مانيليا في آب/أغسطس، أصبحت سري لانكا المشارك السابع والعشرين في المنتدى. ونرحب بالترام سري لانكا بالإسهام في تحقيق أهداف المنتدى الإقليمي للرابطة. ولاحظ الاجتماع، مع الارتياح، التزام المنتدى القوي بالعمل من أجل تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه، وكذلك قرار الجمعية العامة ٦٦/٦١، وأكد من جديد أهمية تشديد الضوابط على نقل نظم الدفاع الجوي التي يحملها أفراد للمساعدة على منع امتلاك الإرهابيين أو غيرهم من المجموعات من غير الدول لهذه الأسلحة أو استخدامها. ورحب الاجتماع أيضا بعقد اجتماع للمنتدى للأمن البحري على الشاطئ في سنغافورة في ٢٢ و ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وأكد على أن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، بما في ذلك إمكانية استعمال الإرهابيين لها، ما زال يشكل تحديا أمنيا كبيرا.

وتمثل معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا مدونة قواعد سلوك أساسية تغطي العلاقات بين الدول وصكا دبلوماسيا لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. ونرحب بانضمام فرنسا وتيمور - لشتي وسري لانكا وبنغلاديش مؤخرا إلى تلك المعاهدة. ونحيط علما أيضا بإعلاني المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي عن عزمهما على الانضمام إلى المعاهدة، ونلاحظ أن رابطة آسيان تعمل حاليا معهما.

ومؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لزع السلاح. إلا أننا نشعر بخيبة أمل وقلق إزاء انعدام التقدم في مؤتمر نزع السلاح. ونأمل أن تبدي الدول المعنية التزامها بعملية نزع السلاح، وأن تمارس الإرادة

بأسرع ما يمكن. وكازاخستان، بدورها، صدّقت على بروتوكولها الإضافي في عام ٢٠٠٧.

وينبغي أن تلتزم الدول بزيادة تعزيز اتفاقية الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، التي انضمت إليها كازاخستان هذا العام.

وتشيد كازاخستان باعترام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إيقاف العمل في المرافق الموجودة في مجمعها النووي، وتقديم إعلان كامل بجميع برامجها النووية في موعد غايته نهاية هذا العام.

وكازاخستان مقتنعة بأنه ينبغي للمجتمع الدولي، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، القيام بكل الوسائل الممكنة بتعزيز العمليات المؤدية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دوليا في مختلف أنحاء العالم. وبما أن إنشاء هذه المناطق يسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين، فإن كازاخستان انضمت إلى معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، التي تم التوقيع عليها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في سمبلاينسك.

وتؤكد جمهورية كازاخستان مرة أخرى عزمها على أن تصبح عضوا في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. وتم تقديم جميع الوثائق اللازمة في عام ٢٠٠٠. ويتخذ بلدنا الآن الخطوات اللازمة كي يعزز ويحسن، على أساس مستمر، نظامه الوطني لمراقبة الصادرات. إن كازاخستان تمتلك القدرة العلمية والتكنولوجية في مجال نظم القذائف والنظم الفضائية - في موقع بيكونور الذي هو واحد من أكبر منصات الإطلاق في العالم - وتشارك في البرامج الفضائية الدولية، مما يجعل من المؤسف على نحو أكبر أنه لم يتم حتى الآن الموافقة على طلب بلدنا الانضمام إلى عضوية نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف.

ترساناتها النووية والتخلي عنها. وعدم الإنصاف هذا هو بمثابة إغراء للدول التي ما زالت تصبو إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

وينبغي توضيح أننا نرى أن هذا مطمح غير رشيد. ولقد عانى شعب كازاخستان كل ويلات وأضرار التفجيرات النووية: فلقد أجرى ٤٥٦ من هذه التفجيرات في موقع سمبلاينسك للتجارب النووية. ولهذا السبب، كان أول قرار رئيسي اتخذته كازاخستان بعد نيلها الاستقلال إقفال موقع سمبلاينسك للتجارب النووية. وتلى ذلك القرار التخلي عن ترسانتها للقذائف النووية، التي كانت رابع أكبر ترسانة في العالم، وتفكيك هيكلها الأساسية. وتطلب كازاخستان إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية إجراء المزيد من التخفيضات في ترساناتها النووية، وإعادة تأكيد التزامها بالضمانات الأمنية السلبية.

ولقد عارضت كازاخستان دوما الإرهاب بجميع صوره وأشكاله، وأداته. والإرهاب مشكلة مشتركة للمجتمع الدولي وينبغي التصدي له ببذل جهود مشتركة. والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي مثال ممتاز للتعاون المتعدد الأطراف في هذا المجال. وفي هذا العام، وقّع الاتحاد الروسي وكازاخستان اتفاقا لإنشاء مركز مشترك لتخصيب اليورانيوم، وهذه خطوة أولى ممكنة نحو إنشاء مصرف دولي للوقود النووي يمكن أن يثني البلدان عن تطوير برامجها المحلية لتخصيب اليورانيوم.

ونؤيد القرار الذي يقضي بتعجيل الانتهاء من المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وترى كازاخستان أن من الضروري تقوية اختصاصات المراقبة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بتوقيع جميع البلدان على بروتوكولات إضافية لاتفاقات الضمانات

تعيينه في منصب الممثل السامي للأمين العام لشؤون نزع السلاح، وأتمنى له كل النجاح.

وأود، في بياني، أن أتناول بإيجاز عددا من مواضيع اللجنة الأولى من منظورنا الوطني. تدعو تركيا إلى نزع السلاح الشامل على صعيد الكرة الأرضية، وتؤيد كل الجهود المبذولة في ميدان إدامة الأمن الدولي عن طريق تحديد الأسلحة ومنع الانتشار ونزع السلاح. وتؤيد بقوة تنشيط جدول أعمال نزع السلاح الدولي عن طريق بذل جهود منسقة ينبغي أن تضطلع فيها الأمم المتحدة بدور أجمع. ونرحب، في هذا الصدد، بإعادة تشكيل إدارة شؤون نزع السلاح. ونرى أنه يجب أن يعمل المجتمع الدولي معا لكفالة أن تظل الصكوك الدولية لترع السلاح ومنع الانتشار قوية وفعالة وهامة في الظروف الجديدة للقرن الحادي والعشرين. وينبغي أن يكون إضفاء الطابع العالمي على هذه الصكوك، وتنفيذها تنفيذا فعالا، وزيادة تعزيزها، هدفنا المشترك وأولويتنا الجماعية.

وفي هذا الصدد، ننظر تركيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أنها أساس نظام منع انتشار الأسلحة النووية. ونحن ملتزمون تمام الالتزام بتنفيذ معاهدة عدم الانتشار من حيث أعمدها الثلاثة التي يعزز كل منها الآخر، وسنواصل تعزيز المسائل الأساسية الأهمية لاستدامة معاهدة عدم الانتشار على الأجل الطويل. وتتضمن هذه المسائل إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة، وتقوية نظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتعزيز الضوابط على الصادرات، وبدء النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولهذا تتمسك تركيا بالامتنال التام لمعاهدة عدم الانتشار، واتفاقات الضمانات الشاملة، والبروتوكولات الإضافية. ونرى أن هذه الاتفاقات والبروتوكولات الإضافية هي معيار التحقق الحالي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسنواصل العمل بروح بناءة للتوصل إلى نتيجة موضوعية

إن التعاون في كفالة الشفافية وبناء الثقة في الأنشطة الفضائية شرط أساسي لمنع الخطر الحقيقي المتمثل في حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. وتؤيد كازاخستان مشروع القرار المعنون "الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي".

وينبغي أن يكون منع الصراعات وتسوية الصراعات الإقليمية العنصر الرئيسي في جهود المجتمع الدولي، سواء انصبت هذه الجهود على مكافحة الفقر أو على منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبوجه عام، ننظر كازاخستان بإيجابية إلى مبادرة المملكة المتحدة لوضع معايير عالمية لنقل الأسلحة التقليدية. وتؤيد كازاخستان تمام التأييد مشروع القرار المعنون "التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي" الذي نشارك في تقديمه. وملتزم بقوة بتعزيز التكامل والتعاون الإقليميين في ميدان الأمن الإقليمي. وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، احتفلنا بالذكرى الخامسة عشرة للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا. والفكرة الأساسية من وراء هذه المبادرة هي إيجاد محفل فعال للحوار بشأن المسائل الأمنية في آسيا.

أخيرا، أود مرة أخرى أن أؤكد لكم، السيد الرئيس، أننا نؤيد تمام التأييد كل الجهود التي تبذلها اللجنة لاتخاذ القرارات التي تقوي نظام عدم الانتشار وتعزيز الأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ووفدي على استعداد للعمل معا لتحقيق أهدافنا المشتركة.

**السيد إلكين (تركيا) (تكلم بالانكليزية):** اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أهنيكم، سيدي، وسائر أعضاء المكتب على انتخابكم بجدارة. ونحن على ثقة بأن قيادتكم ستصل بأعمالنا إلى نتيجة ناجحة. وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة كي أهنيئ وكيل الأمين العام، سرجيو دوراتي، على

وتؤدي الزيادة التدريجية في مدى ودقة القذائف التسيارية إلى جعل خطر انتشارها أكثر مدعاة إلى القلق. وترى تركيا أن مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية تشكل خطوة عملية نحو وضع إطار قانوني مقبول دوليا في هذا الميدان. ونود أن يصبح هذا المسعى عالميا.

إن استخدام الفضاء الخارجي والبحوث الفضائية ينبغي أن يكون في الأغراض السلمية وحدها. وتؤيد تركيا، في هذا الصدد، الآراء والمقترحات المتعلقة بتعزيز الإطار القانوني الدولي الحالي الموجه نحو منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي.

وتتطلع تركيا إلى التوصل إلى حل سلمي لمسائل عدم الانتشار الحالية التي تشكل شاغلا مشتركا للمجتمع الدولي. ونعلق أهمية كبيرة على التسوية السلمية بأسرع ما يمكن لأزمة الثقة القائمة حاليا بين إيران والمجتمع الدولي بشأن نطاق وطبيعة برامجها النووية السابقة والحالية. ونرحب بالتقدم المحرز مؤخرا عن طريق المحادثات السادسة بشأن تجريد شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

وتعلق تركيا أهمية عظيمة على مكافحة الإرهاب. ونؤمن إيمانا قويا بأن الإرهاب بجميع صورته جريمة ضد الإنسانية ويشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ونحن ملتزمون بمكافحة جميع أشكال الإرهاب، بما في ذلك إمكانية القيام بالأعمال المقيمة التي تستخدم فيها المواد النووية والمشعة. وندعم بقوة جميع التدابير الرامية إلى منع حصول الإرهابيين على الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية والإشعاعية.

ويثير انتشار الأسلحة التقليدية القلق على الصعيد العالمي. ويشكل التكديس المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها على نحو لا ضابط له تهديدا

لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد في عام ٢٠١٠.

أما فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، فقد تشجعت تركيا بالمناقشات المنهجية والموضوعية التي أجريت في جنيف هذا العام. ولن تدخر تركيا جهدا، بصفتها واحدا من البلدان التي ستتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح في العام القادم، لتشجيع مؤتمر نزع السلاح على استئناف دوره التفاوضي في عام ٢٠٠٨، بهدف إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وترحب تركيا بإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وتؤيد في ذلك الصدد، من حيث المبدأ، إنشاء منطقة، يمكن التحقق منها بالفعل، خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط. وما فتئنا نشجع الجهود الرامية إلى التوصل إلى تفاهم إقليمي مشترك بشأن هذا المشروع، باشتراك جميع الأطراف المعنية. وسنواصل دعم أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) التي تكمل الجهود العالمية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وننظر أيضا إلى المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب الدولي على أنهما إجراءان تعاونيان هامين يكملان الآليات الحالية لمنع الانتشار.

وتشكل اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية مكونين هامين في النظام العالمي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولا يزال رفض الانضمام إلى هاتين الاتفاقيتين تحديا كبيرا لأمننا العالمي. ومرة أخرى، نجدد نداءنا لزيادة الانضمام إلى هاتين الاتفاقيتين وتنفيذهما تنفيذا فعالا. وندعم بصفة خاصة الجهود الرامية إلى تعزيز علميتهما في حوض البحر الأبيض المتوسط، والشرق الأوسط، والمناطق المجاورة.

غير الدول، إعلام الدول الأطراف المعنية والحصول على موافقتها. وينبغي إيلاء أقصى اهتمام حتى لا تخدم الأنشطة التي تضطلع بها الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول في نطاق تنفيذ اتفاقية أوتاوا أغراض المنظمات الإرهابية.

ولن يكون بيان كاملا بدون أن أشير إلى دعمنا لنظام سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وهذه آلية متاحة تتسم بأنها جد مفيدة وتكمل أعمالنا في الميدان. وأود، في الختام، أن أعرب عن تعاون وفدي المستمر في أعمال اللجنة طوال مداولاتها وتأيبده التام لها.

**السيد روميرو - مارتينيز (هندوراس) (تكلم بالاسبانية):** أود أن أهنيكم، سيدي، على انتخابكم، وأن أثنى لكم ولسائر أعضاء المكتب كل النجاح في مهامكم الدقيقة الحساسة. ونحن على يقين، إدراكا منا لما تتمتعون به من خبرة ومهارة، من أننا في أياد مقتدرة. ونود أن نرحب بالسيد سيرجيو دوارتي وأن نتمنى له كل النجاح في مسؤولياته الجديدة.

السلم لبلدي، هندوراس، مطمح مستمر. والعالم الذي يسوده السلام حلم دائم، وينبغي أيضا أن يكون العالم الذي يسوده السلام واقعا دائما. وهذا هو السبب في أن وفدي يعلق أقصى أهمية على البنود قيد المناقشة في اللجنة. فالأمن الدولي يتوقف إلى حد كبير على التقدم المحرز والالتزامات المضطلع بها في الاتفاقيات الدولية وعلى الإرادة السياسية القوية للدول على الامتثال لتلك الاتفاقيات. ويتطلب منع سباقات التسلح، وتعزيز النظم المنشأة بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية كامل دعمنا واهتمامنا.

وتمثل مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مسألة مقلقة لهذه المنطقة وتؤثر على بلداننا. ولقد هيا انتشار

هاما للسلم والأمن، فضلا عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية للعديد من البلدان. وهناك أيضا صلة وثيقة بين الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة والإرهاب. وستواصل تركيا الإساهام بنشاط في الجهود المبذولة في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل لتعزيز التعاون الدولي، ووضع قواعد ومعايير فعالة، بغية مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والقضاء عليه. وستواصل تركيا الالتزام بالتنفيذ الفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وزيادة تعزيزه. وستقوم تركيا، إدراكا منها للأضرار التي تلحقها الأسلحة الصغيرة بالسلم والأمن على الصعيد العالمي، بمواصلة تأييد إبرام معاهدة للاتجار بالأسلحة.

ويشكل انتشار منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد واستخدامها بدون إذن مصدر قلق شديد آخر فيما يتصل بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وترى تركيا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات لتحسين أمن المخزونات وتقوية الضوابط على الصادرات في البلدان التي تستورد منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد وتصنعها. وعلى أساس هذا الفهم، ستشارك تركيا مرة أخرى هذا العام في تقديم مشروع القرار المتعلق بمنظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد.

وتتمثل مسألة أخرى تثير القلق في ميدان الأسلحة التقليدية في ويلات الألغام المضادة للأفراد. وتؤيد تركيا تمام التأييد الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية أوتاوا وتنفيذها تنفيذا فعالا. وستقوم تركيا، وفقا لالتزاماتها الناشئة عن الاتفاقية، ببذل الجهود اللازمة لإزالة كل الألغام المضادة للأفراد المزروعة اعتبارا من عام ٢٠١٤. وفي هذا الصدد، وبالنظر إلى أن الحقوق والالتزامات الواردة في الاتفاقية وفي خطة عمل نيروبي تنطبق على الدول الأطراف، ينبغي عند التفكير في التعاون مع العناصر الفاعلة المسلحة من

وتنتقل إلى العمل معكم، وتتعهد بدعم جهودكم لكفالة أن تكون هذه الدورة للجنة الأولى دورة مثمرة. وسنعم نسخة أطول بكثير من البيان الذي سأدلي به.

يسرني أن أتكلم في هذه اللجنة اليوم كي أبرز التزام الولايات المتحدة بهدف جعل العالم مكانا أكثر أمنا، وكي أوضح الجهود التي نبذلها مع المجتمع الدولي للحد من خطر الحرب النووية والصراع المسلح. ويتسم سجل الولايات المتحدة بالمنجزات الصلدة التي يشرفني أن أتشاطرهما معكم اليوم. وأود أن أتقدم بوضع أمثلة، وأن أبعد في معرض ذلك بعض ما يبدو أنه سوء فهم مستمر.

من المؤلف المطالبة بإزالة الأسلحة النووية من قائمة "حالة التأهب القصوى". والحقيقة هي أن القوات النووية للولايات المتحدة لم توضع قط على قائمة "حالة التأهب القصوى". وثمة عدد كبير من الضمانات الإجرائية والتقنية القوية للحماية من الإطلاق غير المقصود أو بدون إذن. وما زلنا، بالمثل، نسمع نداءات كي ننفذ تنفيذنا تاما المبادرات النووية الرئاسية للفترة ١٩٩٠-١٩٩١. وفي هذا الشأن، تشهد السجلات العامة، مرة أخرى، على أن الولايات المتحدة أكملت تنفيذ هذه الالتزامات في عام ٢٠٠٣. وما زلنا أيضا نسمع الاهتمام بأن الولايات المتحدة "قد تخلت عن عملية معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية" على الرغم من أن الولايات المتحدة ما برحت تشارك على نحو تام شركاءها الروس في وضع إطار لما بعد عملية معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية منذ ما يزيد على عام. وعلاوة على ذلك، يؤكد النقاد على أن معاهدة موسكو تنص فقط على عدم استعمال الرؤوس النووية ولا تمثل أي تدبير هادف لترع السلاح. ومرة أخرى، تشهد السجلات العامة لا على أن الولايات المتحدة لم تضاعف كمية الأموال المخصصة لتفكيك الرؤوس النووية فحسب، وإنما حققت أيضا زيادة ملموسة بنسبة ١٤٦ في المائة في

هذه الأسلحة مناخا ينعدم فيه الأمن ويشكل خطرا على مجتمعاتنا. ولهذا فإننا على يقين من أن وضع صك قانوني لمنع الاتجار بهذه الأسلحة ومكافحته سيكون إسهما رئيسيا تقدمه هذه المنظمة للبشرية.

ويدين بلدي أيضا جميع أشكال الإرهاب. ولهذا فإن من الأهمية بمكان إيجاد آليات أكثر صرامة لكفالة ألا يحصل الإرهابيون على أي نوع من الأسلحة يشكل تهديدا على البشرية.

وهندوراس بلد رائد في أنشطة إزالة الألغام - هذا السلاح البشع الذي لا يميز بين الأطفال أو النساء أو المسنين. ولهذا نشارك في السعي إلى إزالة هذا السلاح، وقد ساعدنا بلدانا أخرى في جهودها لإزالة الألغام.

وتود هندوراس أن ترى نزع السلاح النووي يطبق على الصعيد العالمي، وتأمل في حدوث تقدم في كل الجهود المبذولة في مختلف المحافل، ولا سيما هنا. ونحن واثقون بأن الدورة الحالية ستقربنا من بلوغ الأهداف المرجوة، وهي إنشاء أماكن ومناطق تشكل مثالا للتعايش السلمي. وعندما نرى في لجان أخرى البنود المتعلقة بالقضاء على الفقر، ومكافحة الإيدز، وحالة المهاجرين - وكلها مسائل شديدة الحساسية - نشعر بتناقض ضخم بالمقارنة بملايين الدولارات التي تنفق على الأسلحة. وهذا يتنافى مع مطامح شعوبنا ويتناقض مع رغبة البشرية في السلام.

وسيتعاون وفدي على نحو تام في دراسة كل من البنود المدرجة في جدول أعمالنا. وسندرس بعناية كل مقترح وكل قرار. وستعاون، على وجه التخصيص، في أي جهد يؤدي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين.

**السيدة روكا** (الولايات المتحدة الأمريكية)  
(تكلمت بالانكليزية): يود وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن يهنئكم، سيدي، وسائر أعضاء المكتب على انتخابكم.

عددتها ٣٠٠٠. وخفضنا مستوى مزيج ما يزيد على ٨٩ طنا متريا من اليورانيوم العالي التخصيب من مخزوننا الدفاعي إلى وقود مفاعلات متدني التخصيب، وسلمنا ١٠,٦ من الأطنان المترية الإضافية إلى مرافق تجارية لتخفيض مستوى مزيجها في الأجل القريب.

والتزمت الولايات المتحدة وروسيا بتحويل ما يصل في مجموعه على الجانبين إلى ٦٨ طنا متريا من البلوتونيوم المستخدم في أغراض الأسلحة إلى أشكال لا يمكن استخدامها في أغراض الأسلحة. وبموجب اتفاق ميرم بين الولايات المتحدة وروسيا لتصفية ٥٠٠ طن متري من اليورانيوم العالي التخصيب آتية من الأسلحة النووية الروسية المفككة، خفضت روسيا حتى الآن مستوى مزيج ٣٠٦ أطنان مترية من الأسلحة الروسية إلى مستوى وقود المفاعلات. وإذا ما استخدم المرء القيم التي تستخدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لقياس الكميات الهامة من المواد النووية المتصلة بالأسلحة النووية فستكون هذه المبادرات قد شملت مواد تكفي لصنع ما يزيد على ٢٠٠٠٠ سلاح نووي.

ومن حيث الأرقام البحتة، ليس لنطاق نزع السلاح الذي تحقق على يدي كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق منذ نهاية الحرب الباردة مثال في التاريخ. وتطلب الولايات المتحدة إلى جميع الدول وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية، أسوة بما فعلته الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، وضع استعراض الموقف النووي للولايات المتحدة مخططا لاستحداث ثلاثي استراتيجي جديد يتضمن بحق أسلحة نووية، ولكن المهم أنه لا يعتمد عليها وحدها. والتفكير الجديد الوارد في استعراض الموقف النووي هو على وجه الدقة الذي سمح بالتخفيضات التاريخية التي نواصلها اليوم.

الرؤوس النووية المفككة، بالمقارنة بمعدل العام الماضي، مما يزيد تقريبا هدفها المتمثل في إحداث زيادة قدرها ٤٩ في المائة في عملية التفكيك هذه إلى ثلاثة أمثاله.

ويتساءل المرء كيف يمكن تجاهل هذا التقدم. وكان من نتيجة ذلك أن بدأ البعض يشعرون - ربما بصدق، وربما لا - باليأس من إحراز المزيد من التقدم في تقوية القواعد ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل، إلا مع حدوث أو بعد حدوث شيء من التقدم بشأن نزع السلاح. وتتفق الولايات المتحدة تمام الاتفاق مع من يذهبون إلى أن التقدم بشأن نزع السلاح ومنع الانتشار غير متوازن. وقد حان الوقت لأن يحقق المجتمع الدولي المكاسب المتعلقة بتقوية قواعد منع الانتشار التي وضعناها فيما يتعلق بالحد من أعداد الأسلحة النووية، ودرجة الاعتماد على تلك الأسلحة في الاستراتيجيات الأمنية الوطنية. ولكن دعوني أولا أوضح سياسات الولايات المتحدة وبرامجها، على أمل أن يتسنى فهم رسالتنا على نحو واضح لا لبس فيه.

وبحلول عام ٢٠١٢، سيكون المخزون النووي للولايات المتحدة قد خفض إلى حوالي ربع ما كان عليه عند انتهاء الحرب الباردة، وستخفض الرؤوس النووية الاستراتيجية للولايات المتحدة المنشورة على مسرح العمليات إلى ثلث ما كانت عليه مستويات عام ٢٠٠١. وتتضمن هذه التخفيضات أحدث ما لدينا من منظومات، والقذائف التسيارية العابرة للقارات "حافضة السلام"، التي تم إيقاف العمل بها تماما، ورفع أربع غواصات مزودة بقذائف تسيارية من طراز ترايدنت من الخدمة الاستراتيجية. وأزلنا، بموجب معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية، ما يزيد على ١٠٠٠ قذيفة وقاذفة قنابل استراتيجية و ٤٥٠ مستودعا من مستودعات القذائف التسيارية العابرة للقارات. ولقد نفذنا حتى الآن تنفيذًا تاما المبادرة النووية الرئاسية لعام ١٩٩١ بتدمير آخر رأس من الرؤوس النووية التكتيكية البالغ



يمضي بأسرع ما يمكن إلى اتخاذ قرار ثالث بموجب الفصل السابع يفرض تدابير جزائية إضافية.

وما يرح التماس الحلول المتعددة الأطراف لكفالة منع انتشار الأسلحة النووية منذ عقود ركنا أساسيا من أركان السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وتشترك الولايات المتحدة مع دول عديدة ممثلة في هذه القاعة في وضع سياسات ونظم ترمي إلى الحد من خطر الانتشار أو وقفه في حالة حدوثه. وما فتئت معاهدة عدم الانتشار أهم أداة عالمية بين أدوات منع الانتشار. وتشكل التطورات الحاصلة مؤخرا أهم تحد يواجهه نظام معاهدة عدم الانتشار حتى الآن وهو: كيف يمكن كفالة استمرار سلامة المعاهدة وأهميتها في وجه عدم الامتثال الصارخ لمنع الانتشار.

ويوفر قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) مثالا ممتازا آخر على الطريقة التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يعمل معا لإيجاد أدوات فعالة لمكافحة الانتشار. والتنفيذ التام والفعال لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لا يعزز الأمن الدولي فحسب، وإنما يبيّن أيضا قدرات وطنية هامة تتراوح من زيادة فرص التجارة والضوابط على الصادرات إلى تحسين قدرة الدول على الحد من الأخطار التي تتهدد الصحة والأمن العامين.

إن المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي عقدت اجتماعها الثالث في أستانا، كازاخستان، في حزيران/يونيه الماضي. وتسعى هذه المبادرة، التي تشارك فيها ٦٠ دولة، إلى منع حصول الإرهابيين على المواد النووية، وتحسين قدرات الدول المشاركة على الكشف عن هذه المواد، وتشجيع تشاطر المعلومات، والتعاون في إنفاذ القوانين، والمساعدة على وضع أطر قانونية وتنظيمية مناسبة، وغيرها من التدابير.

وتمثل المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، المشهورة أكثر بأحرفها الانكليزية الثلاثة الأولى بي. إس. آي. والتي

ويغتنم وفدنا هذه الفرصة كي يذكر أن الولايات المتحدة والاتحاد الروسي احتفلا في الشهر الماضي فقط بحدث تاريخي بحق، وهو الذكرى العشرون لإنشاء مراكز الحد من الخطر النووي لدى كل منا. وكدليل آخر على التزامنا بالشفافية في نزع السلاح النووي، سيقدم توماس داغوستينو، رئيس برنامجنا للأسلحة النووية في وزارة الطاقة، بالاشتراك مع نائب مدير منع الانتشار النووي الدفاعي بنفس الوزارة، وممثل الولايات المتحدة الخاص لشؤون منع الانتشار النووي، إحاطة إعلامية عن جهود الولايات المتحدة لنزع السلاح يوم الاثنين ١٥ تشرين الأول/أكتوبر في الساعة ١٣/١٥ في قاعة الاجتماعات ٦. ونأمل أن يحضر جميع الأعضاء هذا الاجتماع.

وفيما يتعلق بالجهود المتعددة الأطراف، يتجلى التزام الولايات المتحدة بالحلول المتعددة الأطراف أكثر ما يتجلى في الحادثات السداسية الجارية حاليا بشأن تجريد كوريا الشمالية من الأسلحة النووية. وكما هو مطلوب في البيان المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وفي اتفاق الإجراءات الأولية المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧، تواصل الأطراف العمل في سبيل التفكيك الذي يمكن التحقق منه للمنشآت النووية لكوريا الشمالية، وقد عملت على وضع قائمة بجميع البرامج النووية لكوريا الشمالية، وعلى إقناع حكومة كوريا الشمالية بالتحرك صوب الوفاء بعهدي تحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية من كوريا الشمالية، وإعادة كوريا الشمالية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية و ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفيما يتعلق بإيران، يبرهن اتخاذ الإجماعي لقراري مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، اللذين يفرضان جزاءات بموجب الفصل السابع على إيران، على وحدة المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة. ونرى، نتيجة لرفض إيران الامتثال لالتزاماتها الدولية، أنه يجب على المجلس أن

ونود الإشارة إلى أن الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ربما تشكل خطراً فورياً أكبر من خطر أسلحة الدمار الشامل. وأود أن أوضح أن الولايات المتحدة رائدة في تدمير الألغام الأرضية، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الزائدة. كما أنها ما برحت رائدة في العمل على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاتفاقيات المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة التي قد تتسبب في معاناة لا لزوم لها أو قد تكون لها آثار عشوائية. وتقود الولايات المتحدة الطريق في المفاوضات بشأن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية، وبروتوكولاتها الخمسة. ولقد عملنا كدحين لوضع بروتوكول بشأن الألغام المضادة للمركبات، وعندما استحال التوصل إلى هذا البروتوكول، شاركنا ٢٤ دولة أخرى في إصدار بيان سياسي يوضح الخطوات الإنسانية التي كنا على استعداد لاتخاذها في هذا المجال. وأعلننا، في أوائل هذا العام، عن استعدادنا للدخول في مفاوضات في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية للنظر في الشواغل الإنسانية المتصلة بالذخائر العنقودية. ونأمل أن يشاركنا آخرون في بدء المفاوضات بشأن صك يتعلق بالذخائر العنقودية في العام القادم.

لقد كانت الولايات المتحدة حتى الآن، وستظل، رائدة في الدفاع عن النظم الدولية لعدم الانتشار ومكافحة الجهود الرامية إلى تحدي هذه النظم. وسنواصل أيضاً، عقب مداوات حصيفة ومتأنية، اتخاذ إجراءات وطنية لجعل المجتمع الدولي أكثر أمناً من أخطار الحرب النووية. إلا أن التحديات لا تزال قائمة، على الرغم من الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي والولايات المتحدة. ويجب أن نحافظ على عزمنا كمجتمع دولي على التغلب على تلك التحديات.

**السيد أرغويو** (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب لكم، السفير بول باجي، عن تهنئي وفد الأرجنتين لكم على انتخابكم لتولي رئاسة أعمال اللجنة الأولى في

يبلغ عدد الدول المشاركة فيها ٨٦ دولة، مبادرة عالمية أخرى تقدمت بها الولايات المتحدة لمواجهة الخطر المتعاظم الناتج عن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، والمواد ذات الصلة، على الصعيد العالمي.

إن أي مناقشة للحلول المتعددة الأطراف لن تكتمل بدون الإشارة بإيجاز إلى أعمال مؤتمر نزع السلاح. لقد أجرى المؤتمر، تحت القيادة النشطة لرؤسائه الستة أكبر مناقشات موضوعية له منذ سنوات بشأن المسائل المتصلة بتزع السلاح. وباستثناء عدد قليل من الدول، اتفق كل أعضاء مؤتمر نزع السلاح على التوصل، أو اتفقوا على عدم إعاقة التوصل إلى توافق في الآراء على برنامج عمل مقترح يمثل أقرب ما وصلنا إليه فيما يتعلق بهذا الهدف منذ عشر سنوات. وفي هذا العام رأينا خط النهاية ولكننا لم نعبه. ونحن مصممون على عمل ذلك في العام القادم.

وتتسم التحديات التي تواجهنا اليوم فيما يتصل بالقضاء على انتشار أسلحة الدمار الشامل بأنها تحديات مضيئة. إلا أن كثيرين سلكوا مدة أطول مما ينبغي السبيل السهل المتمثل في إلقاء كل المسؤولية في هذا الصدد على الدول الحائزة للأسلحة النووية. وقد يكون هذا مناسباً من الناحية السياسية، ولكنه يتجاهل واقع عالم اليوم. فمعاهدة عدم الانتشار لم تتوخ قط نزع السلاح النووي الكامل بدون مراعاة البيئة الأمنية الدولية. ولن يكون من السهل تحقيق البيئة الأمنية، ولكن هذا ليس من غير المتصور. فمعاهدة عدم الانتشار توضح أنه ينبغي لكل الدول الأطراف أن تلتزم بالهدف النهائي المتمثل في إزالة الأسلحة النووية. وتضطلع الدول ذات السيادة في نهاية المطاف بهذه المسؤولية، وتتوفر لديها في معظم الحالات القدرة على العمل لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية يحظى بالتقدير. وما فتئت الأرجنتين تصنع وتستهلك وتصدر الطاقة النووية مع التقييد الصارم بأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبنظام منع الانتشار بصورة عامة.

بعد ٤٠ سنة من دخول معاهدة تلاتيلولكو حيز النفاذ نكرر مرة أخرى استعدادنا للعمل بهمة في سبيل إنجاز هدف نزع السلاح العام الكامل. كما نكرر مناشدتنا الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بأهداف المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، التي تشكل حجر زاوية نظام نزع السلاح ومنع الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وإن التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي حالياً فيما يتصل بانتشار الأسلحة النووية ستلقى أجوبة أكثر فعالية إذا دلت الدول الحائزة للأسلحة النووية على استعدادها للتصفية الكاملة لتلك الأسلحة. إلا أن الحالة تزداد تفاقمًا بالميل المتزايد إلى اشتغال المذاهب الأمنية الجديدة على الأسلحة النووية.

البند الثالث هو تدابير بناء الثقة. وكما كانت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الرائد في سياق نزع السلاح النووي كانت الرائد أيضا في تنفيذ تدابير بناء الثقة فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية. ولقد شهدنا فوائدها في حماية السلام والأمن وتوطيد الديمقراطية بالسماح بمزيد من الحوار والشفافية فيما بين بلدان نصف الكرة الغربي الذي ننتمي إليه. إن تدابير بناء الثقة تبعد الغموض والتصورات الخاطئة لسلوك الدول، فتقلل من مخاطر المجاهرة العسكرية، وهي تشكل أداة مفيدة للمزيد من الشفافية في الأمور الدفاعية وللدفع قدما بالاندماج في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وبالتسلح بهذا الاعتقاد استمر بلدي، منذ الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، في تقديم مشاريع قرارات تستهدف تعزيز تبادل المعلومات عن تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. وقد تشجعنا باعتماد

الدورة الحالية. ونكرر، في الوقت ذاته، الإعراب عن تقديرنا للسفيرة ميني يول لما قامت به من أعمال في الدورة السابقة. ونتقدم بالتهنئة أيضا إلى سائر أعضاء المكتب.

لقد أدلت الجمهورية الدومينيكية من قبل ببيان باسم مجموعة ريو، وسيتقدم وفد أوروغواي ببيان باسم السوق المشتركة للمحروط الجنوبي (ميركوسور) والدول المنتسبة في المناقشة الموضوعية. وإن وفدي يؤيد تمام التأييد هذين البيانيين. وسأكون موجزا وسأقتصر في تعليقي على أربع أولويات لبلدي.

أولا، الشلل الذي أصاب أجهزة نزع السلاح: تؤكد جمهورية الأرجنتين من جديد إيمانها بأن ثمة مجال لتنشيط الأجهزة الحالية لنزع السلاح عن طريق الالتزام بإجراء حوار متعدد الأطراف يتسم بالصدق والفعالية، من أجل ممارسة إرادتنا المشتركة على إعادة تكييف وتحديد هياكل الأمم المتحدة والهياكل الإقليمية مع السياق الدولي الجديد.

لهذا السبب أعلننا منذ البداية عن تأييدنا لموقف الأمين العام بإعطاء الأولوية للنظر في جدول أعمال نزع السلاح، بدءا بقرار الجمعية العامة ٢٥٧/٦١، الذي أنشأ منصب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح. ونحدد هاتئنا للسفير سيرجيو دي كيروز دوارتي بمناسبة تعيينه رئيسا للمكتب الجديد، مكتب شؤون نزع السلاح. وإننا لواثقون بأنه، بفضل مهاراته القيادية وخبرته المعروفة جيدا، سيؤدي مهامه ويمهد الطريق أمام جهودنا الجماعية حتى تبلغ غايتها.

البند الثاني هو أسلحة الدمار الشامل. لقد دأبت الجمهورية الأرجنتينية تقليديا على إعطاء الأولوية لمسألة نزع السلاح النووي وبذلت جهودا هامة في هذا المجال سواء على المستوى المحلي أو المستويين الثنائي والإقليمي أو في السياق العالمي. وإن الدور النشط الذي اضطلعنا به فيما يتعلق

فتيسر بذلك ترسيخ تعددية الأطراف بصفتها الطريقة الأكثر فعالية لتحقيق التفاهم العالمي.

إن قرار الجمعية العامة ٨٩/٦١، الذي قدمته الأرجنتين مع ست أمم أخرى واعتمده الجمعية بأغلبية ساحقة، والعدد الكبير من الردود التي قدمتها الدول الأعضاء إلى الأمين العام بشأن هذه المسألة، تبين استعداد أغلبية كبيرة من أعضاء المجتمع الدولي لمواصلة تشديد صكوك نزع السلاح القائمة. وإننا نتحرك صوب معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة ونهيب بجميع البلدان أن تساهم مساهمة بناءة في هذه العملية.

إننا لم نتطرق إلا إلى قليل من المسائل التي سيجري النظر فيها أثناء هذه الدورة. ونحن بذلك مقتنعون بأن هذا هو المكان الصحيح للترويج لحوار مفتوح يساعدنا على بناء التفاهمات المشتركة الضرورية. وأود أن أطمئنكم، السيد الرئيس، على التعاون الكامل لوفدي معكم لكفالة أن تكون الدورة الحالية للجنة مثمرة بالقدر الذي نرجوه.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أسمع ضجيجا مستهجننا في أطراف القاعة مما يشوش على المتكلمين. وأتوجه إلى الذين يبدو أنهم منخرطون في التفاوض بأن يحترموا الوفود التي تدلي ببياناتها.

**السيد مهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية):** اسمحوا لي أن أنضم إلى الذين سبقوني في التكلم فأهنتكم، سيدي، بمناسبة تبوئكم رئاسة اللجنة الأولى في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. ونود أن نهنئ أيضا أعضاء المكتب المنتخبين وأن نعرب عن ثقتنا بأن زعامتكم الجماعية وخبرتكم الثرة الواسعة ستساهمان مساهمة جمة بلا ريب في نجاح الدورة وستضيفان زحما جديدا على جهودنا لترع السلاح. وأود أيضا أن أهنئ السفير دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، المعين حديثا، وأن أتمنى

الجمعية العامة القرارات ٩٢/٥٩ و ٨٢/٦٠ و ٧٩/٦١ بتوافق الآراء، وبأعداد كبيرة من المتبنين. وإننا مرة أخرى نشكر كل الوفود على تأييدها لنا بهذه الطريقة. ونذكر أيضا بأننا قررنا أثناء الدورة الماضية طرح مشروع القرار كل سنتين؛ وبالتالي سنعرضه للنظر فيه مرة أخرى أثناء الدورة الثالثة والستين.

البند الرابع هو الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمعاهدة المقترحة المعنية بالاتجار بها. كثيرا ما نسمع أن الاتجار بالأسلحة خارج نطاق السيطرة عليه بشكل خطير. وثمة أسباب عديدة لذلك. وانعدام السيطرة ربما يكون مرده إلى أسباب كثيرة، ولكنه يمكن قياسه بالأرواح البشرية المهذورة. إن الاتجار بالأسلحة بطريقة تفتقر إلى المسؤولية والانضباط يزيد من لهيب الصراعات وانتهاكات حقوق الإنسان والحروق الفاضحة للقانون الإنساني الدولي، فيديم بذلك دورات العنف في تلك الحالات. إن انتشار الأسلحة وإساءة استعمالها يضعفان البلدان والأقاليم. وإن تهديد العنف المسلح يتآمر ضد التنمية المستدامة للشعوب بسبب وطأته السلبية على الإنتاجية.

قبل أكثر من عقد كان يسود الاعتراف بالحاجة إلى معايير يتم التفاوض عليها على صعيد متعدد الأطراف تتيح إمكانية التنبؤ بالنسبة إلى عمليات نقل الأسلحة التقليدية وتقضي بأن يُضطلع بتلك العمليات استنادا إلى مبادئ القانون الدولي. وإن الجمهورية الأرجنتينية ملتزمة بتحديد معايير عالمية مشتركة لتيسير التوصل إلى فهم مشترك للعوامل والظروف التي يتعين أن تأخذها الدول في الاعتبار عندما تقيم أوامر الموافقة على عمليات نقل الأسلحة التقليدية، بقصد الحيلولة دون حرف وجهتها إلى مستخدمين غير مأذون لهم أو استخدامها بطريقة غير مأذون بها بموجب القانون الدولي الساري. والأمم المتحدة هي المنظمة القادرة على تحقيق تلك الأهداف عالميا وبطريقة شفافة واشتمالية،

دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لزرع السلاح إلى الاجتماع مرة أخرى.

ويرى وفدي أن مسألة نزع السلاح مسألة حاسمة للسلم والأمن والتنمية على صعيد عالمي، ويعتقد بأن نزع السلاح العام الكامل يمثل حجر الزاوية في السلم والأمن الدوليين. وتعتمد تزانيا على اللجنة الأولى، بوصفها جزءاً أساسياً من الجمعية العامة، لمعالجة جميع المسائل المتصلة بزرع السلاح والسلم والأمن الدوليين. وترى تزانيا أيضاً أن مؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لزرع السلاح هما هيتنا التفاوض والتداول المتعددا الأطراف الوحيدتان في إطار الأمم المتحدة. ويلزم توفر نية حسنة وإرادة سياسية ومرونة للاتفاق على طريق المضي قدماً في بنود جدول الأعمال المتعلقة بزرع السلاح.

لقد شهد وفدي إخفاق مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٥ نتيجة لتعذر الاتفاق على إدراج التعددية ومنع الانتشار في جدول أعمال مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥، والإخفاق في التوصل إلى وثيقة ختامية. إلا أن وفدي معجب بالتواضع الذي استهلته به دورة استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ في جنيف هذا العام، حيث شاركت الدول الأطراف في مناقشات مثمرة واتخذت إجراءات تمثل شروطاً مسبقة لتعزيز مؤتمرات الإعداد في المستقبل ومؤتمرات الاستعراض فيما بعد. وهذا التقدم مشجع على الرغم من استمرار وجود مخزونات كبيرة من الأسلحة النووية ووجود نزعة متنامية لدى بعض الدول الأعضاء لحياسة أسلحة أشد فتكاً وأكثر تطوراً. وتساور وفدي مخاوف من التنافس وتطور الأسلحة النووية المكثسة في ترسانات الدول الحائزة للأسلحة النووية وما تشكله هذه الأسلحة من أخطار ماثلة باستمرار.

له النجاح الكامل. كما أود أن أهنئ الرئيسة السابقة، السفيرة منى جلول، على إنجازها مهمتها ببراعة. ويكرر وفدي تقديره لفريق الأمانة العامة على التوجيه الهادئ والإدارة السلسة لمداولاتنا في اللجنة. وأود أن أعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

دورة هذه السنة للجنة الأولى تنعقد بعد ثلاثة أسابيع من المناقشات في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالنظر في الأهداف وجدول الأعمال، بما في ذلك إمكانية تشكيل لجنة تحضيرية للدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لزرع السلاح. إن وفدي يؤيد اتخاذ قرار كهذا، ولو من دون مناقشة المقترحات الملموسة حول أهداف الدورة الاستثنائية وجدول أعمالها، التي تقدمت بها حركة عدم الانحياز أثناء الثلاثة أسابيع من المناقشات التي انتهت في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧. ووفدي مستعد بالمثل لمناقشة أي مقترح آخر على نفس المنوال قد تطرحه أي دولة عضو أخرى.

إننا ندرك أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جدول أعمال وأهداف دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لزرع السلاح، ولا بشأن إنشاء اللجنة التحضيرية لها. ومع ذلك، فإن وفدي مقتنع بأنه من خلال المناقشة الموضوعية بين الدول الأعضاء سيتبلور توافق في الآراء وأهداف مشتركة ومجالات تلاق. وسيترتب على ذلك الدعوة للنظر في أهداف وجدول أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لزرع السلاح وإنشاء لجنة تحضيرية لها في المستقبل القريب. ومن نفس المنطلق، لا يزال وفدي يعتقد أن الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين ستواصل النظر بحماس في إنشاء لجنة تحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لزرع السلاح، وربما دعوة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف وجدول أعمال

وندعو لاستعادة تدابير بناء الثقة التي سادت بعد الحرب الباردة. وتدعو تزانيا أيضاً البلدان التي لم تنضم بعد إلى نظام معاهدة عدم الانتشار إلى التعاون مع بقية الدول الأطراف لتقوية هذا النظام.

أود أن أختتم بالتذكير لا بدعم تزانيا للنداء الذي وجهه الأمين العام للتحرر من الخوف فحسب، بل أيضاً بتذكير المجتمع الدولي بأن السلم والأمن الدوليين لا يمكن تحقيقهما إلا عندما يخلو العالم من جميع أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وتوفر اللجنة الأولى، في دورة الجمعية العامة الثانية والستين، أفضل منتدى لتوليد إرادة سياسية جماعية وثقة متبادلة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وللرمي بالأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل في مزبلة التاريخ.

**السيد بوكوتيلو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية):**

أولاً، أود أن أتقدم بأحر التهاني لكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة. وأنا واثق بأن مهارتكم الدبلوماسية ستقود مداولاتنا إلى نهاية ناجحة. وفي هذا الصدد، أطمئنكم على دعم وفدي الكامل وتعاوني.

الأفكار الهامة التي ظهرت من المناقشة العامة في

الجمعية العامة في هذه الدورة أكدت الدور الأساسي للأمم المتحدة في الشؤون العالمية. والمهمة الرئيسية المعروضة علينا هي تعزيز فعالية المنظمة، وحشد المجتمع الدولي للتصدي للأخطار الجديدة والقائمة، وضمان الأمن الدولي. وإن المجتمع الدولي ما زال يواجه تحدي التهديد الناجم عن خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وفي بيئة الأمن العالمية المتغيرة الراهنة لا تزال تقوية القواعد والصكوك القانونية الدولية والوطنية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل أولوية عليا. وثمة حاجة إلى مفهوم عام وشامل للتصدي بفعالية للأخطار التي قد تنشأ عن انتشار أسلحة الدمار

وفي الوقت الذي يدعو فيه وفدي إلى دعم وتشجيع منع انتشار الأسلحة النووية ونزعها، فإننا ندعم أيضاً البحوث في مجال الطاقة النووية للاستخدامات السلمية وإنتاجها في البلدان النامية على نحو غير انتقائي وغير تمييزي في إطار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبتقيد صارم بالخطوات العملية الثلاث عشرة التي تنص عليها معاهدة عدم الانتشار.

لقد شعر وفدي بالإحباط نتيجة للفشل الذريع الذي مُني به مؤتمر الأمم المتحدة الاستعراضي عام ٢٠٠٦ المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولا تزال تراود تزانيا مخاوف من نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصنيعها وتداولها ومراكمتها وتكديسها بصورة غير مشروعة في أنحاء مختلفة من العالم، حيث أثبتت أنها أسلحة قتل جماعي في صراعات عنيفة وصراعات مدنية متدنية الشدة طال أجلها. وتدعم تزانيا أية خطوات تتخذ، بما فيها معاهدة بشأن تجارة الأسلحة، لتعزيز التعاون الدولي في منع التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومكافحتها والقضاء عليها كما كان متوخى في برنامج الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ المعني بنفس الموضوع.

وتدعم تزانيا أيضاً معاهدة عدم الانتشار وقد أثبتت التزامها في هذا المجال بالتوقيع والتصديق على معاهدة بليندا، التي أنشئت بموجبه المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وقد صدقت تزانيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ووقعت بروتوكول الوكالة الدولية للطاقة الذرية الإضافي للامتنال للمعاهدة. وقد وقعت تزانيا لتؤكد التزامها بمنع الانتشار ومقتها للأسلحة النووية. ومن نفس المنطلق، تشعر تزانيا بالقلق من الإشارات التي تنم عن الريبة والتنافس الآخذة في الظهور بين الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية مما يذكرنا بالحالة أثناء الحرب الباردة.

تدابير مناسبة لتعزيز سلامة النظام وتنفيذه. وأود اغتنام هذه الفرصة لأخبر أعضاء اللجنة بنية سعادة السفير فولديمير يلشينكو، الرئيس الحالي للدورة الثانية للجنة التحضيرية، أن ينظم ويعقد في الأسبوع المقبل، هنا في نيويورك، مشاورات غير رسمية مفتوحة مع جميع وفود الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، لتبادل الآراء بشأن مجموعة من المسائل المتصلة بدورة السنة المقبلة للجنة التحضيرية التي ستعقد في جنيف. ونود أيضاً أن ندعو جميع الوفود الراغبة في عقد اجتماعات ثنائية مع رئيس الدورة الثانية للجنة التحضيرية للاتصال بوفد أوكرانيا.

أود أيضاً أن أكرر التذكير بالأهمية الحيوية لعالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن على ثقة بأن دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ سيساعد بطريقة ملموسة في تحقيق الهدف النبيل المتمثل في إيجاد عالم آمن وسلمي خالٍ من الأسلحة النووية. وأوكرانيا، التي يمكن أن يكون دورها في نزع السلاح النووي مثلاً يحتذى، لا تزال من أقوى المؤيدين باتساق للصكوك الدولية الموجودة في هذا الميدان. وندعو جميع الدول، لا سيما الدول المدرجة في التذييل الثاني من المعاهدة، إلى الانضمام إلى المعاهدة دون شروط ودون تأخير. ومن المهم جداً احترام المعايير المحددة في المعاهدة. وإلى أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ، ينبغي الحفاظ على الوقف المؤقت للتجارب النووية وأية تفجيرات نووية أخرى. وندعو جميع الدول إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء يتناقض مع المعاهدة وإلى مواصلة إثبات تصميمها الراسخ على التقيد بمعايير المعاهدة وأن تحافظ على التزاماتها متى دخلت المعاهدة حيز النفاذ.

وتشمن أوكرانيا عالياً النهج الإقليمية تجاه نزع السلاح النووي. ويمكن لتدابير بناء الثقة، بما فيها إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، أن تسهم إسهاماً كبيراً في نزع السلاح. ونرحب بجميع المناطق الخالية من الأسلحة

الشامل. وفي هذا الصدد توفر استراتيجية الأمن الأوروبي أساساً جيداً لتوحيد الجهود وتحويل طموحاتنا إلى أفعال محددة.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل حجر زاوية نظام عدم الانتشار العالمي، والأساس الضروري للسعي إلى نزع الأسلحة النووية وفقاً للمادة الرابعة من هذه المعاهدة، وعنصراً مهماً في مواصلة تطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية. ولا نزال نعمل من أجل الانضمام العالمي لمعاهدة عدم الانتشار وندعو الدول التي ليست طرفاً بعد في هذه المعاهدة إلى الانضمام إليها. وترى أوكرانيا أن اتفاقات الضمانات الشاملة، بالإضافة إلى البروتوكولات الإضافية، تشكل معيار التحقق الراهن للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والوسائل الضرورية للدول الأطراف لتثبيت امتثالها لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار. إننا نسلم بحق الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، وإجراء بحوث فيها وإنتاجها واستخدامها دون تمييز، وعلى نحو يتماشى مع المادتين الأولى والثانية من المعاهدة. بيد أن من الضروري الحفاظ على التوازن بين الحقوق والالتزامات المتوخاة في المعاهدة. وتسلم أوكرانيا بالدور الخاص للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتؤيد تعزيز فعاليتها. ونعقد أيضاً بأن الوقت قد حان لاستئناف الجهود المبذولة لإنشاء آلية مماثلة في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ونؤيد أيضاً تقوية دور مجلس الأمن بوصفه الحكم النهائي للسلم والأمن الدوليين ليتمكن من اتخاذ إجراء مناسب في حالة عدم الامتثال للالتزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار. وترحب أوكرانيا بالنتيجة الإيجابية لأول دورة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٠. ونأمل أن تتمخض دورة استعراض معاهدة عدم الانتشار الراهنة عن نتائج ملموسة تمكن من وضع

وكذلك وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإنها تعلق أهمية خاصة على تدمير المخزونات الموجودة من هذه الأسلحة وذخيرتها.

ومن الصكوك المهمة، من منظور نزع السلاح والقانون الإنساني الدولي كليهما، معاهدة حظر الألغام. وتعلق أوكرانيا أهمية كبيرة على التنفيذ السليم للمعاهدة، الذي يشمل تطهير الألغام ومساعدة الضحايا وتدمير المخزونات من الألغام. ومن الواضح أنه بدون تعاون دولي أعمق سيكون من الصعب جداً تحقيق الهدف الأسمى لهذه المعاهدة. ولا تزال أوكرانيا مستعدة لتكثيف الجهود مع شركائها لضمان التنفيذ السليم الحسن التوقيت للواجبات المنبثقة عن هذه المعاهدة.

ولما كانت أوكرانيا دولة طرفاً في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وفي تعديلها وبروتوكولاتها الخمسة جميعها، فإنها ملتزمة التزاماً كاملاً بالامتنال على نحو صحيح لهذه الصكوك. ويؤمن بلدي أيضاً بضرورة تعزيز فعالية اتفاقية الأسلحة التقليدية المفرطة الضرر أو العشوائية الأثر وبروتوكولاتها السارية المفعول حالياً بوصفها صكوكاً مهمة تهدف إلى تخفيف تأثيراتها السلبية على المقاتلين والمدنيين الناتجة عن العمليات الحربية التقليدية وما يترتب عليها.

وتوفر هذه الاتفاقية أساساً فعالاً لعمل دولي بخصوص المشاكل الكبرى التي تنشأ عن استخدام الأسلحة التقليدية الموجودة وتلك التي ستظهر في المستقبل. وبالنسبة لإمكانية توسيع نطاق هذه الاتفاقية لتشمل أنواعاً أخرى من الأسلحة التقليدية، نود التشديد على أهمية أن تؤخذ في الحسبان مواقف جميع الأطراف في الاتفاقية قبل اتخاذ قرار نهائي. وفي نفس الوقت، نشق بأن فعالية التدابير الملزمة

النوية القائمة، وندعو إلى إنشاء مناطق مماثلة في جنوب آسيا والشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم. وأوكرانيا يساورها القلق إزاء نية إحدى الدول تعليق تنفيذ معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وللتأكيد على الدور الأساسي الذي لا تزال معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا تؤديه، بوصفها من أهم الوثائق المتعددة الأطراف المتعلقة بالحد من الأسلحة، فإننا نعتبرها عنصراً أساسياً من عناصر الأمن العسكري والسلام والاستقرار في أوروبا حالياً وفي المستقبل، ونود أن نشدد على تمسكنا بفكرة الحفاظ على نظام معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. لكننا نسلم في نفس الوقت، بأن معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، المبرمة عام ١٩٩٠، عادت لا تتسق مع الظروف الأمنية الراهنة في أوروبا.

ونعتقد أنه يتعين على المجتمع الدولي، وفي مقدمته بلدان معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، أن تتصرف بسرعة لدرء حالة قد تؤدي إلى خطوط تقسيم جديدة في أوروبا. وفي هذا السياق، نرحب بجرارة بالجهود التي بذلتها الولايات المتحدة لبدء عملية الإجراءات الموازية لمنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي وروسيا، التي يمكن أن تهيئ الظروف الضرورية للتغلب على جميع المشاكل القائمة. وأوكرانيا مستعدة للإسهام في تلك الجهود في أي وقت وفي أي مكان.

ونشدد على ضرورة مواصلة تعزيز إجراءات التصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها غير الخاضعة للضوابط، لا سيما نقلها جواً. وأوكرانيا مؤيد قوي للجهود المبذولة في إطار منظومة الأمم المتحدة وعلى الصعيد الإقليمي لمعالجة مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبها. ولما كانت أوكرانيا مؤيداً قوياً لاتخاذ إجراءات عملية على الصعيد الوطني لضمان التنفيذ الفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة



كلفته بما الجمعية العامة بالقرار ٢٥٧/٦١، المتخذ في آذار/مارس ٢٠٠٧.

وقبل أن أبدأ بياني، أود أن أعرب عن تأييد وفدي للبيان الذي سيلقيه في وقت لاحق ممثل نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية.

تبين التقارير الرئيسية المعروضة الآن على اللجنة الأولى أن حالة العالم الراهنة لا تزال تنذر بالخطر، وأن الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لم تُزل هذا الخطر بعد. ولا يزال انتشار أسلحة الدمار الشامل أخطر تهديد للأمن في العالم. بديهي أن النظم التي أدخلت بموجب الاتفاقات الدولية وترتيبات مراقبة الصادرات أبطأت، إلى حد كبير، انتشار هذه الأسلحة ووسائل قذفها. ولكن، منذ عدة سنوات والعالم يبدو أنه دخل حقبة جديدة تتسم بقدر أكبر من الغموض ازداد فيها خطر تسارع سباق التسلح بأسلحة الدمار الشامل.

فضلاً عن ذلك، تسعى المنظمات الإجرامية أو الإرهابية الآن بشرة إلى الحصول على الأسلحة البيولوجية والكيميائية - مجال يثير قلقاً كبيراً يتجلى في الأحداث السياسية والدبلوماسية. وتبين المشاكل المتعلقة بالصراعات الإقليمية في أفريقيا أو الشرق الأوسط انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأن أنشطة الجريمة المنظمة العابرة للحدود تدمر البنى التحتية الاجتماعية والمادية مما يجعل الدول تتهاوى. وفي مواجهة ذلك، يتعين على المجتمع الدولي التصدي بقدر أكبر من التصميم لهذه الأخطار التي تهدد السلم والأمن في العالم وللمشاكل المتكررة الأخرى.

ولكن يبدو أنه توجد بارقة أمل. فقد تمكن مؤتمر نزع السلاح هذا العام من زيادة عمله بغية معالجة الجمود الذي طال أمده بشأن المسائل التي ينبغي أن تعطى أولوية. وكما شدد الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة، يبدو

الجديدة لا يمكن تحقيقها بالكامل إلا إذا تم تطبيقها على صعيد عالمي وإذا توفر تعاون دولي موجه نحو تحقيق النتائج.

وبالنسبة لمسألة تنظيم الاتجار العالمي بالأسلحة التقليدية، تؤيد أوكرانيا المبادرة الرامية إلى وضع معاهدة دولية للاتجار بالأسلحة يمكن أن تصبح صكاً شاملاً لوضع معايير عامة في هذا الميدان، وتحول بالتالي دون انتشار الأسلحة التقليدية. وفي نفس الوقت، ينبغي ألا يعرقل إدخال قواعد جديدة احتياجات الدفاع المشروع للدول المشاركة.

وفي إحياء الذكرى السنوية العاشرة هذا العام لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، نعرب عن أسفنا لأنها لم تكتسب بُعداً وضعياً عالمياً. ونحن على ثقة بأن تحقيق أهداف هذه الاتفاقية بالكامل، وعلى وجه التحديد ضمان التصفية الكاملة لنوع واحد من أسلحة الدمار الشامل، لن يتم إلا إذا انضمت جميع الدول إلى الاتفاقية. وستكون أوكرانيا، بدورها، بالإضافة إلى الدول الأطراف الأخرى في الاتفاقية المهتمة بالأمر، وبدعم من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مستعدة لاستضافة مؤتمر دولي مكرس لمسائل انضمام الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية.

وفي ختام بياني، أود أن أشدد على الضرورة الملحة لتوحيد الجهود الدولية الساعية إلى إحراز تقدم في ميادين نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة في الأمم المتحدة وفي محافل أخرى من أجل الأجيال المقبلة.

**السيد كيو تسرا (توغو) (تكلم بالفرنسية):** اسمحوا لي أولاً أن أتقدم إليكم سيدي، ولأعضاء المكتب الآخرين، بأحر التهاني على انتخابكم. وأؤكد لكم أن وفد توغو سيتعاون تعاوناً تاماً معكم في اضطلاعكم بعملكم. وأود أيضاً أن أشكر السفير سيرجيو دوارتي، الممثل السامي للأمين العام لشؤون نزع السلاح، على عرضه الافتتاحي لدى بدء المناقشة العامة في اللجنة. أتمنى له كل نجاح في أداء المهمة التي

طريقة للتوصل إلى اتفاق يمكن أن يحظى بدعم الجميع، بمن فيهم إيران.

وعلى نطاق أعم، وبغية التحرك نحو نزع السلاح النووي، من الضروري أن نحقق عالمية اتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن نضع حداً لأية حالة عدم امتثال يمكن ملاحظتها للمعاهدات السارية المفعول. وهذا يتطلب أيضاً أن يُظهر الأعضاء الإرادة السياسية اللازمة لضمان دخول اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وينبغي توجيه نداء عاجل للدول الكبرى التي لم تصبح بعد أطرافاً في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بأن تقطع على نفسها التزاماً بالانضمام إليها. ويعتقد وفدي اعتقاداً راسخاً بأنه يجب على الدول الكبرى، في سياق تشديد القواعد المتعددة الأطراف المتعلقة بتزع السلاح والحد من الأسلحة، أن تواصل القيام بأكثر مما قامت به لكي تؤدي دوراً حاسماً في سياق المفاوضات، وقبل كل شيء، لتخفيض المبالغ المذهلة التي تنفق على سباق التسلح.

نعلم أنه، كان يوجد تهديد قوي وواضح أثناء فترة الحرب الباردة، ولكن التهديدات الجديدة ليس أي منها عسكرياً محضاً، أو يمكن معالجته بوسائل عسكرية محضة. ويجب أن نجمع بين مختلف النهج لعلاج كل تهديد. فعلى سبيل المثال، في حالة الإرهاب، يتعين أحياناً الجمع بين عناصر جمع المعلومات الاستخباراتية والموارد السياسية والقضائية والعسكرية وغيرها، وهذه ليست متوفرة دائماً للدول الصغيرة. وإن العمل الذي تضطلع به دولنا لإحباط الإرهاب يجب أن يتلقى دعماً قوياً من المجتمع الدولي إذا أريد لعملائنا أن يكون فعالاً. ونرحب بمبادرات بعض البلدان الغنية لمضاعفة الوسائل المتاحة للبلدان النامية لدرء ومحاربة الإرهاب.

أن التقدم بدأ يلوح في الأفق، وإذا حدث ذلك، سيكون بوسع الدول الأعضاء استئناف المفاوضات وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، من بين أمور أخرى. وبالنسبة للعمل الأولي الذي قامت به الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦، المتعلق بالتفاوض بشأن معاهدة تتعلق بتجارة الأسلحة الصغيرة، نأمل أن يؤدي هذا العمل إلى بدء مفاوضات مباشرة لإبرام هذا الاتفاق في دورة الجمعية العامة هذه.

ولدينا أيضاً مبرر للأمل بأن يتمكن مكتب شؤون نزع السلاح، الذي أنشأه الأمين العام حديثاً، من مضاعفة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة، وهو شيء لا نزال نرى أن له أولوية عالية جداً.

وبارقة الأمل والتفاؤل هذه يجب ألا تجعلنا ننسى أن تعزيز الأمن والتشجيع على نزع السلاح يتطلبان أولاً ثقة متبادلة بين الدول ومشاركة الدول بنية حسنة في الاتفاقات والمعاهدات التي توقع عليها. ويجب أيضاً أن توفر تدابير لبناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

لقد أحرز تقدم كبير في ٣ تشرين الأول/أكتوبر الماضي في بيجين في المحادثات السادسة بشأن جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية. وهذا التقدم موضع ترحيب لأنه يعمل على زيادة الثقة المتبادلة. ونحث الأطراف المعنية على مواصلة العمل ليتسنى بسرعة إيجاد حل للمسألة النووية في كوريا الشمالية، ومن ثم تصبح نموذجاً لأنحاء أخرى من العالم.

وبالتطرق إلى البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية، كان رئيس وفد توغو قد قال في ٢٧ أيلول/سبتمبر في المناقشة العامة (انظر A/62/PV.9). إن من المهم أن تبحث جميع الأطراف المعنية عن أنسب

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): قبل أن أعطي الكلمة للوفود الراغبة في ممارسة حقها في الرد، أود أن أسترعي انتباه اللجنة إلى مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، حول ترشيد إجراءات الجمعية العامة وتنظيم أعمالها، والذي ينص على ما يلي: "يحدد عدد البيانات التي تلقي ممارسة لحق الرد لأي وفد في أي من الجلسات بكلمتين للبند الواحد، وتحدد مدة الكلمة الأولى التي تلقي ممارسة لحق الرد لأي وفد بشأن أي بند في أي من الجلسات بعشر دقائق، وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق" (الفقرتان ٩ و ١٠).

**السيد هونغ جي - ريونغ** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): استمع وفدي بعناية فائقة لبيانات عدد من الوفود لا سيما تلك المتعلقة على وجه الخصوص بالمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. وأشارت جميع الوفود تقريباً إلى المسألة النووية الكورية على نحو يشجع التطورات الإيجابية الراهنة. إلا أن من دواعي أسفي أن يباني الوفد الياباني والوفد البرتغالي كان على النقيض من ذلك. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترفض بأشد لهجة بياني البرتغال واليابان المتعلقين بالمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية لأن مزاعمهما من المرجح أن تؤدي إلى عكس الحالة الإيجابية الراهنة التي تتحرك نحو حل سلمي متفاوض عليه.

تجربتنا النووية الناجحة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، قبل عام بالضبط، ليست مدعاة للقلق أو الشجب كما فعل هذان الوفدان. فالتجربة تدبير حازم للدفاع عن النفس لمواجهة محاولات الولايات المتحدة المتزايدة باستمرار لخنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك تهديدها النووي. ولذلك، فإن قدرة الردع لدينا ليست خطراً بأي حال، وإنما تسهم في صون السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وما يحيط بها. وهذا تبرهن عليه الحالة الراهنة جيداً. وإن اليابان تستفيد من هذه الحالة الإيجابية الراهنة.

الخراب الذي تسببه الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والجريمة العابرة للحدود التي تيسر ارتكابها تلك الأسلحة، لا سيما في أفريقيا، يجب أن يقودنا إلى تقوية الآلية الموجودة ووضع ترتيبات جديدة لخنق تلك الآفات. وإن المساعي الإقليمية مثل اعتماد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اتفاقيتها بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ينبغي تشجيعها وتقديم الدعم الكامل لها.

ويعتقد وفد توغو أيضاً بأنه يجب تقوية تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمراكز الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح، أي مركز آسيا والمحيط الهادئ ومركز أمريكا اللاتينية ومركز أفريقيا. ومنذ ما يزيد على ١٠ سنوات ما فتئ بلدي، الذي يستضيف المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، يوجه الانتباه باستمرار، في كل دورة من دورات الجمعية العامة، إلى ضرورة نفخ روح جديدة في المركز ليتمكن من النهوض بولايته على نحو سليم.

ونأمل أن تعطي دورة الجمعية العامة هذه للدول الأعضاء فرصة لتجاوز الأمر الواقع: اعتماد نفس القرار السنوي بشأن هذا المركز الإقليمي دون التفكير بإدخال أحكام أكثر جرأة يمكن أن تنفخ حقاً حياة جديدة بتلك المؤسسة فتغير مصيرها، ولو قليلاً. وتحقيقاً لذلك، يجب علينا أن ننفذ التوصيات النهائية للآلية الاستشارية التي أنشأها الجمعية العامة بقرارها ٨٦/٦٠. وهذا يعني أن هذه اللجنة يجب أن تعتمد قراراً - يختلف عن الحالة الراهنة، حيث لا يدفع من الميزانية العادية للأمم المتحدة سوى راتب مدير المركز الإقليمي، بينما يتعين تغطية نفقات التشغيل من التبرعات - بإطار جديد أكثر اتساقاً وأكثر جرأة، حتى يجتذب اهتمام المانحين. ويعتزم وفدي العمل بجد لتحقيق تلك الغاية في هذه الدورة، ونأمل أيضاً أن تشارك كل الدول الأعضاء، لا سيما الدول الكبرى.

لتحقيق مزيد من التقدم في المحادثات السداسية وتوجيهها في اتجاه بناء أفضل. وأعتقد أن انتقادات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموجهة للوفد الياباني لا أساس لها.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): اسمحو لي أن أذكر الوفود بأن قائمة المتكلمين في المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي ستقفل اليوم الساعة ١٨/٠٠. والآن أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

**السيد ساريفا** (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): باسم الأمانة العامة أود أن أبرز مسألة واحدة فيما يتعلق بمشاريع القرارات والمقررات. بالنسبة إلى تقديم مشاريع قرارات لتنظر فيها اللجنة الأولى والآثار المالية المحتمل أن تترتب عليها، أوجه نظر الوفود إلى القواعد التوجيهية التي حددها المكتب - أي، أنتم الدول الأعضاء - والواردة في أول تقرير قدمه المكتب للجمعية العامة، الوثيقة A/62/250. ففي ذلك التقرير، يذكر المكتب بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٤٥، بآء، المتعلق بإجراءات المسائل الإدارية والميزانية، لا سيما التأكيد مجدداً على أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية المختصة للجمعية العامة المعهود إليها بالمسؤوليات المتعلقة بشؤون الإدارة والميزانية، ثم التأكيد مجدداً على دور اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وتنص الفقرة ٤١ من التقرير على ما يلي:

”ويوجه المكتب كذلك انتباه الجمعية العامة إلى الآراء التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن استخدام عبارة ‘ضمن الموارد المتاحة‘، وكذلك إلى التقرير الذي أكدت فيه اللجنة مسؤولية الأمانة العامة عن إبلاغ الجمعية العامة بمعلومات كاملة ودقيقة بشأن ما إذا كانت هناك موارد كافية متوفرة لتنفيذ أي نشاط جديد“.

ووفقاً لذلك، تقترح الأمانة العامة تجنب استخدام هذه العبارات في مشاريع قرارات ومقررات اللجنة الأولى.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.

لقد سعت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إيجاد حل سلمي متفاوض عليه للمسألة النووية منذ بدايتها في عام ٢٠٠٢، ولا تزال على موقفها ولم تغيره. وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية هو الهدف النهائي. وقد جرى التأكيد مجدداً على هذا الهدف أثناء المحادثات السداسية التي عقدت مؤخراً وفي مؤتمر القمة التاريخي بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية أيضاً. ومن المؤكد أن شبه الجزيرة الكورية ستصبح خالية من الأسلحة النووية إذا تخلت الولايات المتحدة عن سياستها العدوانية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأثبتت ذلك بالأفعال. وإن المحادثات السداسية تسير الآن في ذلك الاتجاه على أساس مبدأ الأعمال مقابل الأعمال. ونظراً لأن اليابان أحد الأطراف الستة، فإنها ينبغي أن تفعل شيئاً جيداً لإحراز تقدم في المحادثات السداسية بدلاً من وضع العقبات وإخماد الحيوية في هذا المناخ الإيجابي، إذا كانت حريصة فعلاً أو تؤيد فعلاً إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. وهذه نصيحتي الخالصة لوفد اليابان بصفتي جارا له.

**السيد تاروي** (اليابان) (تكلم بالانكليزية): استمعت بعناية شديدة للبيان الذي ألقاه ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد أدليت ببيان يوم أمس عن برامج التجارب النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولم أنتقد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإنما شجعت على التوجه الإيجابي جدا الذي نشهده الآن.

وأكرر ما قلتُ في بياني من أننا لن كنا نرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخراً في المحادثات السداسية، فإننا نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على الامتثال بسرعة لأحكام قرار مجلس الأمن الدولي ١٧١٨ (٢٠٠٦). كما قلتُ إننا نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ إجراءات ملموسة وفقاً لإجراءات المرحلة الثانية التي اعتمدت مؤخراً لتنفيذ البيان المشترك والتحرك بثبات نحو التنفيذ الكامل للبيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

هذا مجرد وصف لتاريخ المناقشة؛ إنه لا ينطوي على انتقاد لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بل إنه تشجيع

